وهي معينة اذ هو معرفة منصرفة فهو سائر من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف
وانما لم يبنوا غدا مع وضعه ليوم معين كما بني امس تفضيلا لتعريف الداخل في
الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده
ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس كانه قد حصل له وجود فان كان مستقبلا حال التكلم
ومعرفة يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد في
نسب مشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف حال
الرفع وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني
تميم يعربون امس بعد مذ قال السيرافي انما جعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد
مذ يرتفع وينخفض فلما تركت صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها
من تحركات منها شيئا قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على
لغة اهل الحجاز صرفته كما يصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني يسمى
به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع التصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت
به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه
مبني على الكسر عندهم فيهما وايضا اذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع
ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه
منع الصرف في امس اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واعراب
ما منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اخبار وابناء نحو حضار وترك صرف نحو
حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد فالوجه في هذا امثل الوجه في ذلك
وذلك انه جاز ان تعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف
كما بينا فابتدأوا باعتبار الاعراب اولا لانه هو اسبق من البناء واولى
بالاسماء واحسن اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا
غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني النصب والجر مستويتان حركة في غير
المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا
مستويين في الضم لم يتبين اعرابها رفعا اذ كانت تصير مثله في الاحوال ولو سوي
بينهما الفتح لم يتبين بناؤها اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر
وايضا اولى ما بني عليه الكلم بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة
في حال البناء على الحركة التي تستحقها عند ... وقال الزمخشري وجماعة من النحاة
ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني
تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد

مذ و بعد هذا القول بقوله بعضهم و بقوله بعضهم و بقوله بعد منذ فكيف يطلق بان
كلهم يسمون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس لقولك كل غد يصير امسا وكل
امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس
اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام ودونها بني لمقارنه للام ولعل ذلك
لتقدير زيادة اللام الاصلية قال سيبويه ولا صغر امس كما يصغر غدا او ثني او جمع
في الاعراب لان اللام انما تقدر لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد واحدا فبطل اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع
من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي معتزا
بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاجي بني لتضمنه معنى الاشارة
اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع اعلام هكذا متضمنة
معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي شبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا
واحدا وعدم تصرفها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يعرف ثم ينكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه شابه الحرف
لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس وان اما اللام الظاهرة
فليست للتعريف اذ شرط لام المعرفة ان يدخل على النكرات فيعرفها والآن لم يسمع
بدونها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي
اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل
وقال فانهما استعملا استعمال الاسم وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب
ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة الكلام
والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى يمسي وقد يقال
في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ تاسيم عند ابي
علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلا وكلام سيبويه يحتمل فانه قال لما للوقوع
امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو نسبها بلو ولو حرف وقال ابن خروف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم ادخل الجنة والجواب انه على التاكيد
والتشبيه فكانهما دخلا في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع كلمة الشرط
مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ولمه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب
من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه

حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وتعدد لام التعريف فبقى لاه
ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عنى ولا انت دياني فتخزوني ثم لتضمن الحرف ثم
قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن فتحت الالف
التى اصلها من البناء كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو ابنه من لاه يلاه اى يستر فتح تخفيه
على البناء دون الكسرة والضمة وقد يحذف اللام فيقال لاه ابوك وانما قلب
لان الكسر يبنى في لاه لالتباسه بالجر الذى هو اصله فاريد التنصيص على تضمن الحرف بالبناء
على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبس بالاعرابية ولو قالوا نحو الله
لا افعل بالنصب واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لانه لزم النصب وظاهر
كلام سيبويه انه اسم قال سالته لاى شىء نصبتها يعنى لم بنى على السكون فمن قال انها مبنية
فلمشابهة الحرف بطل التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول
التنوين في نحو كنا معا والجار نحو وان كان شاذا نحو جئت من معه اى من عنده وان كان
دخول من عليه شاذا اذ ليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجىء
مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحرف مستو في النظر من الوضع الى مشابهته في
الاستعمال للحرف فلا يكون السبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة وفيه يقولون مع زيد
دانا الا في ساكنا بعده كسر هذا عنه مع نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في
هذه اللغة حرف جاز لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد
ذكرنا ما عليه ولو كان كذا وكان وضعه كذا موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان
ايضا ثم يقول يلزم اضافته مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر
تلك المصطحبان لم يستو ما يضاف اليه فينتصب منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا اى
في زمان وكنا معا اى في مكان وقيل انتصابه على الحالية فينتصب منصوبا على الظرفية
نحو جئنا معا اى في زمان وكنا معا اى في مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين
والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى
كلنا سواء اجتمعوا ولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام في الاصل
وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدلا من اللام استبكارا للاعراب
الوضع على حرفين فمع عندهما عكس اخوات يد لانها في غير الاضافة و يحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها ... الظروف المضافة الى الجمل ... بناء وهاهنا
... قد مضى شرحه فيما تقدم ... المعرفة ... المعرفة

قوله نفسه احترازا عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال
وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات
والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل

وهى المضمرات والاعلام و
المبهمات وما عرف باللام
والنداء والمضاف الى
احدها معنى مش

فيه نظر لان اللازم المذكور اعلام
لو لم يكن في تعبير الواضع معينا
حال وضع اللفظ له بل فقط
لك المعنى يوضع عام وام
عموم

فی واحد بعینه سواء کان ذلك الواحد مقصودا للواضع کما فی الاعلام او لا کما فی غیرها فلو قال ما وضع لاستعماله فی شیء بعینه لکان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا کالرجل والفرس وان کان مرکبا لما مر فی حد الاسم ان المرکبات ایضا موضوعة بالنوع بالوضع الذی ذکرنا هنالك او جعل اللام من حیث عدم استقلاله وکونه کجزء الکلمة کانه موضوع مع ما دخل علیه وضع الافراد ویدخل فی هذا الحد العلم المنکر نحو رب سعاد وزینب لقیتهما لانهما وضعا لشیء معین ویدخل المضمر فی نحو ربه وتعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منکر ولا یعترض علی هذا بالضمیر الراجع الی نکرة مختصة قبله بحکم من الاحکام نحو جاءنی رجل وضربته لان هذا الضمیر لهذا الرجل الجائی دون غیره من الرجال ولهذا کذا ذو اللام نحو جاءنی رجل فضربت الرجل واما الضمیر فی نحو رب شاة وسخلتها فنکرة کما فی ربه رجلا لانه لم یختص المعود الیه بحکم اولا والاصح فی رسم المعرفة ان یقال ما اشیر به الی خارج مختص اشارة وضعیة فیدخل فیه جمیع الضمایر وان عادت الی النکرات والمعرف باللام العهدیة وان کان المعهود نکرة اذا کان المنکر المعود الیها اما المعهودة مخصوصة قبل بحکم لانه یشیر بها الی خارج مختص وان کان منکرا واما ان لم یختص المعود الیه بشیء قبل نحو ان رجل قایم ابوه واظبی کان امك ام حمار کما یجیء البحث فیه فی باب کان ونحو رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا ویا لها قصة رجل واخیه فالضمایر کلها نکرة اذ لم یسبق اختصاص المرجوع الیه بحکم فلو قلت رب رجل کریم واخیه لم یجز کذا کل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمیر یصیر معرفة برجوعه الی نکرة مختصة بصفة ویدخل فیه الاعلام حال اشتراکها نحو جعفر وعلی اذ نشار بکل واحد منهما الی المخصوص عند الوضع ویخرج منه المنکرات المعینة للمخاطب نحو قولك جاءنی رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم یوضع للاشارة الی المختص وکذا یخرج نحو لقیت رجلا اذا علم المتکلم ذلك الملقی اذ لیس فیه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما یشیر به مشترك فی جمیع المعارف ویختص اسم الاشارة بکون الاشارة فیها حسیة بالوضع کما مر فی بابه وانما قلنا الی خارج لان کل اسم فهو موضوع للدلالة علی ما سبق بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللفظ فعلی هذا کل لفظ فهو کلمة اشارة الی ما ثبت فی ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم یقل الی خارج لدخل فیه جمیع الاسماء معارفها ونکراتها فتبین بما ذکرنا ان قول المصنف فی نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالی ان یاکله الذئب ان اللام اشارة الی ما فی ذهن المخاطب من ماهیة اللحم والماء والذئب لیس لان هذه الفایدة یفهم بانفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعریف اللام فالحق فی مثله لفظی کما ان العلمیة فی نحو اسامة لفظیة کما یجیء فی الاعلام فیفرق

علم المخاطب یکون ذلك الاسم دالا علیه ومن ثم لا یحسن ان یخاطبه

او لان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير المثنى مساعدة في
امته وكونه مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم
دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين فسقط في ذلك الاسم المعرف باللام
دلالته اذا لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشري الدالة
على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد
على النار هدى فهو اللام جي بها للتعريف اللفظي فالاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان
مع علامة الواحدة كالضربة او مع علامة المثنى او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك
العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على
ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان
كان المطلق يتصور هما في الذهن خالية عن الكل والبعض لكن كلامنا في المخصصات الخارجية
لان الالفاظ موضوعة باناتها لا في الذهن فاذ لم يكن للبعض لعدم دليلها وهي التنوين وجب
كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل
النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعض لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف
٧٢٦ المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش قوله
المفرد في مثله نعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا تستثني من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل
حريص المراة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا
اشكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا تستثني من المثنى الا المثنى فمعنى
ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان
الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى
منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع
يستعمل بمعنى منكر مضاف اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاحسان اي كل اثنين
من هذا الجنس فلا تستثني من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما
لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة مفرد منكر في غير الموجب في استعمالهم اي ما لقيت
احدا من العلماء فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا
زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شيء من الابصار لا جميع الابصار
هذا كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره بخلاف حال المفرد والمثنى هو المعلوم من
استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا تستثني
من احدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل
واحد منهما ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت

لا تحرم الاملاجة والاملاجتان معنعة للاستغراق فالذي يعنيه الا انه لو كان منكرا لحرم الاملاجة ولا الاملاجتان م

اليه كل فهو لقيت علماء اي كل عالم وكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة

اعنيت

[illegible]

اخوين منتصا فسين الا الزيدين ويجوز الابني فلان اى الا ابنين منهم ولا يجوز الا زيد او
يقول ما لقيت رجا الثلاثة الزيدين ويجوز الابني فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا اخوين
ولا الا ان يا الاعلى الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة
دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجى فى بابه
وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق
اذن بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه
علاماتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين
الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا ولقيت رجالا اشياء من
التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية المجردة عن البعضية مستفادة
من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد والذى باللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل ومثله
بالرجل خير منك كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل اللام لا معنى فيها التعريف الا التى للعهد
الخارجى وهى المضمرات والمبهمات وما عرف باللام قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات
اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف
لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر
الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند التعلق به وكذا
ذو اللام العهدية قوله تعالى وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه يعنى ان حرف التعريف
هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال اللام
التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل
وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها فلو كانت على حرفين لم يتخطها عامل
ضعيف واما نحو لا يفعل وان لا يفعل وبلا مال فجعل لا خاصة من جميع ما هو على حرفين
كجزء الكلمة فلهذا يقولون اللافرس واللاانسان واما نحو بهينا وبيما رحمة فان الفاصل بين
العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عنه فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين
اللام وما دخلت كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز نقل البهما فى قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا
انما يكون اذا كان وحدها معرفة ووضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير
الذى هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى فى كون دليل التعريف مثله وقال
الخليل كلمة ال التعريف نحو هل وقد استدل له بفتح الهمزة وقد سبق الجواب عنه وبانه قد يوقف
عليها فى التذكر فى نحو قولك ال ثم تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة
والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى قوله ... الرحال غرابنا ... لما

البعضية لكن

ما عرف باللام

ألْ

اذا

بجانبها وكان قد وذلك قوله احلسلى ربعا واستسر ال معروفة الدارين من اهل
الحلال وانما حذف عند همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب
الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها ليلا يشتبه التعريف
بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه
عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام فى امسفر ولام العهد اللام الذى عهد المخاطب
مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهدته اماتات
يجرى ذكره مقدما كما فى قوله تعالى اذ ذكرت وعهده اما بان يجرى ذكره مقدما كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره
نحو قولك حج الامير او القاضى اذ لم يكن فى البلدة الا قاض واحد مشهور او امير
واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله اجاود باء فانزاب بجالها على سنة العزى وبالكسر
عندنا على ما يجى وفى الحال نحو الجماء الغفير وفى التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما
مالى فى باب العدد وقد يكون الزايدة لازمة كما فى الذى ومتصرفاته ويكون اللام عند
الكوفيين عوضا من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا
يعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانتا جملة والجزاء
والوصف المشتق ويجوز فى غيره كقوله لحافا لصيف والبرد برد وقال الكوفيون
قد يكون اللام للتعظيم كما فى الله وفى الاعلام واللام فى وصف اسماء الاشارة ووصف
المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى فى غير الموضعين
لتعريف الغائب بالاشارة اليه نحو ضرب الرجل وعرض اللام العهدية العلمية
كالصعق والنسر على ما يذكر فى الاعلام والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من المعربين
فى المعارف فلكونه نوع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب
النداء والمضاف الى احدها معنى احترازا عن اللفظية وانما بتعريف بالمحصر
ماليس من الاسماء المتوغلة فى الابهام كغير ومثل العلم ما وضع لشى بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
قوله غير متناول غيره يخرج ساير المعارف لتناولها بالوضع اى معين كان بخلاف العلم
على ما يقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان
تناوله كما فى الاعلام المشتركة فانما تناوله بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى
كما اذا سمى شخص ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن
تناوله للمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما تبين وانما
وانما ذكر قوله بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج
علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال ان اعلام الاجناس
وضعها اعلاما للحقايق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام فى نحو اشترى اللحم الى الحقيقة

بعينه ط

اى لا يتناوله

المتعقلة

الذهن فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لـ
غيرها وضعا فاذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع
بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل عقلي للجزئيات الخارجية نحو قولهم (لمطابقته ل)
الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع لحقيقة كل فرد من افراد الجنس في
الخارج على وجه الشركة واسامة موضوعه للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي
ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في
الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختاره رحمه الله ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي
لمطابقتها له كالمتواطئ قال الاندلسي فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول
الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا
واحدا مخصوصا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا تقع اسامة على الجنس المعرف
خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى
الاستغراق كما ليس فيها التعيين فالحامل للنحاة على هذا التكليف في الفرق بين الجنس
وعلم الجنس انهم راوا اسامة وثعالة وابا الحصين وابا عامر ورأوا لها حكم الاعلام
لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على ونس واضافة اب وام وابن وبنت
الى غيرها كما في الكنى في الاعلام الاناسي ومجئ عنها الاحوال وتوصف بالمعارف و
مع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام
في الاحكام المذكورة واقول اذا كان باب لفظي كفرقة ونشدى وصحراء واشباه لفظه
نحو كذسي فلا باس لنا ان يكون تعريف لفظيا اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في
اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطيور والوحوش
واحناش الارض من الطير والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث
في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش لبعضها [illegible]
جنس له نحو ابن مقرض رحما وقثاب وفي اكثر امثال هذه الاعلام تلمحوا معنى يناسب
المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في
المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمسرة برة وللكلية ذوبرة وللغدر كيسان وقالوا
في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علما للتسبيح ولا دليل على علميته لان
اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه
ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقولك سبحانك اللهم
ذا السبحان قالوا والدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع ان يقال حذف
المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني
التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وايضا اولى في اولئك فهو علم

للوعيد فاولى مبتداء وللشحرة والدليل على انه ليس بفعل تفضيل ولا افعل فعلاء انه على
ما حكى ابو زيد من قولهم اولاه الان وهاة الآن اذا اوعد وادخول تاء التانيث دال
على انه ليس افعل تفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واضحاه اولاه ايضا علم ومن
ثم لم ينصرف وهو من ولى الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاه في اسمه بالرفع واولى
خبر اولاه اى الشر القريب لان واما هاة الان فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي
فيجد اولى من التنوين للعلمية والوزن وبقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر
فهو كالرجل يسمى بارمل وارملة وكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا ثانيا
واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما صنعت الاسم سوى ان الكبير صار لفظ اسامة
ونظائره كالاسد والثعلب ونحوهما اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان نحل ذلك من
المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال
اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس
من حيث الجنسية المخصصة قال ولانت اجرا من اسامة اذا دعيت نزال ولج في الذعر
فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وتقول
واسامة يفرس الانسان الا الاجن منهما والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة
كحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المقصود للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام
مفردا مجردا عن علامة الوحدة نحو الضرب واللحم وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في
اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبروا بها عن
موزوناتها مجرى الاعلام الى نحو فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة
ونصبوا عنها الحال كقوله لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف هاهنا ما اجتمع العلمية
فيه سببا آخر كتاء التانيث او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون المزيدتين
كفعلان او الالف الزايدة المقصورة للتانيث فاذا نكرت هذه كلها بدخول كل او قد
او من الاستغراق او غيرها من علامات التنكير انصرف نحو قولك كل فعلان حاله
كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف تانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت
الالف للتانيث ولغيره نحو قوله كل فعلى بطلب الف تاء في السبب فنعم نحو ارطى وسلمى
فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الالف للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته
لينكر بدخول كل فيهما الا ولان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان
الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى
قولك مرو خير من جادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عند الاول من الاعلام
دون الثاني بدليل صرف مرة وجادة لانهم او بعضهم ينقولا كالاعلام من
مدلوله الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد في الفضل على آخر فهو من

الفعل كأكبر من الكبر علم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين
مفتوحة بعدها لام وبعضهم يجعلها كالاعلام نحو قولك فعالة التي هي مصدر
البر باعي حكمها كذا فان فعالة لا معنى لها لغة ومعنى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام
انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فبعدت
عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون
الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما يقول من يتنبر رجل
فاعل اي عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة
على لفظة معينة لها معنى معين فالمراد من لفظ الكناية وتلك المعنى بتوسط استعارة
بتلك الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعين الجنسي وكان لفظ
الكناية منقولا من جنس الى جنس آخر اعم من كل الجنس فلم يصح ان يجعل علما بخلاف
الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل
لما سأل سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد
قلت لا ينصرف كيف يصرف افعل وقد قلت لا ينصرف كيف افعل وقد قلت لا
ينصرف فقال لان افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا
لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل
عليه فان افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون
هذه الاوزان معها كما يقول وزن اصبع افعل فلا اشكال انه يجري مجرى الاعلام فيصرف
افعل ههنا اذا كان الاول اعني الذي عبر به عن لفظ موزون به انما اجري مجرى الاعلام
لكونه كالعلم منقولا الى مدلول اخر غير الموزون او نجعلها افعل في قولك
وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل الوزن الذي وزن اصبع هو هذا
الوزن لا هذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان يقول وزن طلحة فعلة بالتنوين
في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين اتماما للنقل عن نعته في التجرد
من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو
الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف انما ذهب اليه اجراء
مجرى اسامة اذا اطلقتها على احد من الآساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان
في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا تجري الوزن ههنا مجرى الجنس
اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهكذا القياس الذي ذكره فيه نظر
لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن
اذ معنى الوزن ما صنع افعل ومعنى وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الحالين
كاسامة في حالتيه اعني كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين معين وايضا

ليس بتعريف لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة مرادا به واحد من الجنس مجازا عنها
بحيث لا علما في العلمية كما بنا على تعريفه في الحالين لفظيا سواء كان جنسا ام فردا شائعا و
ليس قياسا فيقاس عليه ولا اولى مان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا عن معنى الى معنى
اخر هو الموزون ام من بحلاله ومع اجراء لمثل هذا مجرى الاعلام سوين نحو سقا على نحو
قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو سوين المقابلة عنده
لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه
في الصرف وتركه حكم الموزون قال المستنى كان فعله لم يلا مواكبها دار بكر ولم يحلع ولم يب
تمنعه الصرف لانه موزونه خوله ويقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في
فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهما ايضا اذن ينظر الى لفظ كناية لا الى الموزون المكني
عنه فلا ينصرف نحو فعلي وفعا على الاستعمالها على سبب منع الصرف وينصرف نحو مررت برجل
افعل اي احمق وفعله اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جائز في اللفظ مجراه بدليل تركهم ادخال اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة
كما يجوها اما ان اريدت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن
التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب
على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ له في الاعراب ولا في تركه
لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر المخاطب بجملة الكلام
ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن الفعل فحكمه في جميع الاح
حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه
فليس بعلم وفي جريه مجراه عند حذفه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه وان لم يكن معناه معنى
الموزون بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر
وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم يرد به الموزونات بل يراد الاوزان
فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل بان معناه
ان الاعداد اذ قصدتها مطلقا لعدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى
العلمية سبب اخر لقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المصنف
الظاهر ان جار الله انشاه ثم اسقط لضعفه قال ووجهه اسامة ان ستة مبتداء فلولا انه
علم وايضا المراد به كل ستة ولولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم
قال المصنف ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من
نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل
وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص بجنسها لجواز الابتداء بالنكرة
ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء ايضا في الايجاب للاستغراق لكن

قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد
بكلمة لفظها للفظ دون معناها كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلوله هو المعنى
الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع
معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد منه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراده المعين باداة التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف
او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا
ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام للتعريف العهدي وقد تقدم ان
العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام
التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني لان معنى النجم قبل الغلبة الذي هو المشهود
المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم الذي معنى بين امثاله وكذا البيت في بيت الله
لا غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن القياس لان التعريف الحاصل
بالاضافة كالحاصل بلام العهد المشار بها الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء
فلا يقال لاعلام زيد الا لمن علم انه بهذا الاسم لكونه اعظمهم وافضلهم وبالجملة لا بد من اشتهاره
فيهم حتى كان غيره ليس علما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين
في العلمية يجب كونهما علما لبعض من يصلح لهما من الافراد التي شاعا فيهما قبل العلمية فاذا صارا علمين
ايضا فالزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عن المضاف اليه واما ذو اللام
فالاكثر ايضا فيه لزوم اللام وقد يجوز تجريده كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل
قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام يقول هذا يوم اثنين مباركا فيه
وعده المبرد وقال هو خال من النكرات قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من
الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا
فاما ان يستعمل بعد التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان
رب وكل من خواص النكرات ويعرف ذلك بان تاوله بواحد من الجماعة المسماة به
فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله
والاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان
وهي اكثر من اللام وقد يضاف مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل
وانمار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن وسماك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا
بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ
على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين
وعمايتين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل

قال المصنف وحجر تلك التعريف الغايب باحصر اداى التعريف وهى اللام ولا
يكون مبنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهد كما قلنا فى نحو قولك خرج الفاضل اذا
لم يكن فى البلد غيره او كان اسمه بحيث يرجع مطلق اللفظ عليه وابن نعش لا يوجب
خبر التعريف الغايب فى المبنى والمجموع بل يحسن تنكيرهما وقضعهما بالنكرة والاستعراد
بقول مذهب المصنف مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقى العلم اللفظى قيل
وليسه اساسه وجمعه الاساسان والاساسات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من
لما انه مسند وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك
قبل العلم واقع فى كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوا لادى الى ما كرهوه من ثقل جاء
رجل ورجل ورجل ولما علم انهم اذا ثنوه وجمعوه اذا الى تنكيره الذى هو قليل مخالف
للقياس فصدعوا الى مثنيه وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك بحروا التعريف
الزايل بالتزامه اللام لزعم التعريف العلمى له فكان فيه توفيه الامرين جميعا الخلاص
من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان
متعارضين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المبنى والمجموع غير مصحوب باللام و
ذلك فى اشياء مشتركة فى الاسماء لا يعم بصاحبها كما ابى لحلين سقاء
يقال لاحدهما انا ن الزمان لكثرة الماء فيه وللاخر ااان العطشان لعلته فيه وكذلك
عما يانن جبلان لهذيل سقا بلان اسم كل واحد منهما عمانه وكما الجماد مان وانما جاء
تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد حلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان ان
يكون كالشى الواحد المسمى بالمبنى كما تسمى مثلا شخصا زيدان بخلاف شخصين يسمى
كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص يسمى
بالمبنى حتى يقال لهما زيدان وعرفان كانا بين وعماسين فان كل موضع منهما كان يسمى
عرفه فصل عرفان للمجموع واما ادرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض
منه ادرعه بل هو كاحد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى فلان وفلانه عن اعلام
الاناسى خاصه فيجرى المكنى عنه ان يكونا كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع صرف
فلانه كما يجرى افعل بمعنى احمر مجرى المكنى عنه فى الامتناع من التصرف على ما من
ولا يجوز تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاءنى فلان وفلان اخر اذ هو ضوع
الكنايه عن العلم واذا اكنى عن المكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا اكنى بفلان
وفلانه عن اعلام البهايم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان
والفلانه وابو الفلان ام الفلان لقصد الفرق وكان كنايه اعلام البهايم اولى
باللام من اعلام الانسان لان انس للانسان اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهايم
فكان فيهما نوع تنكير قال ابن السراج وسمعه المصنف ان لفظ لم ايت الا محكيا كقول

تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منقبض مما روى الاصمعي عن قران العبسي سكتوا
سبابا ما الاحص واصبحت بزلت منازلهم سود سان واذا فلان ما يعني اكرومهم رفعوا
معا و نعمد نفلا ويقول اوس المرئ احذف العين المال حتى يهلك وبالدين حتى
ما اكاد اداين وحتى سال الفرص عنه ذوى العين هدد فلان حاجيء فلان وكن
بمن دوهن مفتوحة العين وهيب ساكنتها مثل اسم الجنس غير العلم فكذا تصرف
هنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها مثل اسم الجنس غير العلم فكذا تصرف هنه مفتوحة
العين ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فيما التانيث منه عن اللام
كما في اخت وبنت فتكت العين ليؤذن بان التاء ليست كمحض التانيث لان تاء
التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قوله ان هن ابن زيد الله
اعطاك فصلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعنى عبدالله وحسنا وابراهيم
بني حسن بن حسين وكانوا وعدوه شيا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس
اي على النم ولسم ولسم حوشها عن ولك ومنه يا هناه فالمنادى غير الصريح باسمه يقول
في التذكير اهن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث ياهنت ويا هنتان ويا هنات
وقد تلي واخوهن ما يلي اما اخر المندوب وان لم يكن مندوبه يقول يا هناه بضم
الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا
ومما يدل مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه كما ذيا حنه وقال يا رب يا ربا
اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين والمارى
اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعنى في هناه مضمومة ظنوا انها لام
الكلمة التي هي واو هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من
الهمزة المبدلة من الواو ابدالها في كساء وان لم يستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا
هياك ويجوز الكسر في هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاص
زيادة الالف والهاء في حال النداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه
على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانيه كما مر في المندوب ويا هنوناه و
يا هنتاه ويا هنتاناه ويا هناتاه ويا هنتاناه ويكنى بهن وجامعت ونحوه
من الافعال المستهجنة الفضيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل
هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما علم
عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او
غيرها كمام وقد يكون الاسم صوتا كببه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب
واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت كرمه معنته وقيل هو علم
الجنس لكل مكان قفر كاسامة كقوله بوحش اصمت وبلدا اصمت والوحش

المكان

الحالى وكسر منه اصمت والمسموع فى الامر الضم كثيرا ما يعبر لفظها عند النقل سعيا
لنقل معانيها كما قيل لى شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له فى
الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اى اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر
كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد ما سافه كمرتجل نحو خسف وقعس و
قال بعضهم هما منقولان من الخسفاء اى الجراد والقعس اى البلاد وما كان
سيفا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش
اى سعته او بنقصانه كعمر مع تغيير الحركة اولا فهما ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من
سمى الى اخوان كان مشتقا واما ان غيرها هو ثابت فى الجنس لما نقلت الادغام
كالمحبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كفردد ومهدد لان
هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموطب الارض وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مطب ومهب لانهما
لم يستعملا فى كلامهم وانما بكسر المفتوح كمعد يكرب عند من قال اصله معدى
كمرمى وعرمى لا معدى واما بتصحيح ما نعل كمكوزة لرجل ومريم ولسنا بفعوله
ومفعل من مكو ومرم لعدم استعمالهما واما مدين لجوزان فيجوز ان يكون من
مدن اى بمعنى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حيه لان عند
سيبويه عينها واو لامها يا والحاوى والحواء البناء من تركيبها لم من حوى اذا جمع
لجمعه لها فسقط وعينه اصل حيه حيوه لقولهم الحاوى والحواء بقلب العين
الى موضع اللام فى حيوة عندهم فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة نصه مرتجلا
لانها لم يستعمل فى الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع
النقل او بعده فى حال العلمية كما فى شمس لجاز والاعلام على ثلثه اضرب اما اسم
وهو الذى لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما
كبطه وعايذ الكلب فى الذم وكالمصطفى والمرتضى وحفظ الدين وفخر الدين فى
المدح ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم
خاصه واما كنيه وهى الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو
وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنيه من كنى اى ستر وعرض كالكنايه
سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنيه عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق
بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ
بخلاف الكنيه فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف بان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذى له كابى الحسن
لامير المومنين وقد لا يمنع وقد يكنى الصغير او لا ان يعيش حتى يصير له

ولما سمه ذلك واذا اقصد الجمع بين اللقب والاسم الى الاسم اولا ثم باللقب لكون
اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم
فلم يجتمعا ثم اما يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح والذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء
كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين جاز اضافة الاسم
الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند
افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى فو دى الغراء
مسعود ويحيى عنان بالاتباع لرجل صحيح وابن قيس الرقيات سوين قيس واجراء
الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس
كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه نسوة اسم كل منها رقية
وقيل من جداته وقيل بسبب غير ذلك قال قال ابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاخر وما طلب الاوتار ما حز انفه
قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لا جرع القوم رهطه شين في ثيابه
كيف بابيس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم يقول انا
اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على
حده كصادبان وضاربون اوجاز اجراؤهما كاثنان وعشرون اعرب اعرابه
قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كلهما معتقب الاعراب بشرط ان
لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو عيلانة غاية عدد حروف
الكلمة فلا يجعل النون في سبعان وسبعون معتقب الاعراب فاذا اعرب
النون لزم المبنى الالف دون التاء لانها احف منها ولانه ليس في المفرد
ما اخره تاء ونون زائدتان وقيل التاء فصحة قال الادباء الحق بالسبعان والزم
الجمع التاء دون الواو لكونها احف منها وقد جاء البحرين في المعنى على خلاف
القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري و
منهم من يقول البحران على القياس لكن النسب الى البحران الذي هو القياس
اكثر فبحراني اكثر مستحسن لذلك وجاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء قالوا
لسرين وفرعون ونصيبين ونصيبون وسرين وسرون لان مثل هذين
في كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وفتح نون الجمع
اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال
ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله وقد جاوزت حد الاربعين
اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه

بحمله

الميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روي
في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي فواحد ان لا يكون اللام للتعريف
بل من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا انه عربي فليس النون معقبا
لاصالته وكان القياس الناطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطرون
وحرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات ففيه
المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المسماة
وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية
كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجي معربا نحو
ليت بنصب ورفع قال ليت شعري واين مني ليت ان لو نحو ليت ينصب وان لوا عنا
فان اول بالمذكر كاللفظ فهو منصرف قطعا وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير
منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية او حرف علة وقصدت الاعراب قطعا وان كانت
ضعف الثاني سواء حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعله علما لغير اللفظ فانك
لا تضعف بانها بل تقول جاني كم ورايت منا ومررت بمن واما حرف العلة فتضعفها
سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ لاضطرارك اليه على ما نذكر وانما ضعف
الحرف الصحيح اذا لم ينقل اللفظ الى معنى اخر ولم يضعف اذا نقلته فقلنا اكثرت
من الكم ومن الهل لان المنقول الى اخر لا تغير لفظه ما امكن لئلا يكون ذلك تغييرا في
اللفظ والمعنى معا فيقال جاني كم بالتخفيف كما يقال هذه يد فيجعل من باب ما حذف لامه
نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف
اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة حرف وانما جعلت المحذوف حرف علة
لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب
عصا لانه لا يمكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف
كانه لم يوضع اولى ويقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه
لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على
اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه
ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى وان كان ثاني الثنائي حرف
علة وجب تضعيفه اذا اعرب سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو
وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الالف الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها بداء
وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين
فبقي المعرب على حرف واحد ولا يجوز كذا الواو اولثاه بالكلمة او سميت به المراة وجب

التضعيف لانا لا نامن السكر مجىء التنوين اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة
المحتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفىء وكلاء والاول اى التضعيف
اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا وان لم يكن المعرب منها علما اضعفت الالف
فيقول هذه بآء وتآء والدليل على تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام
عليها كالباء والتاء واما الزاى فهو على لغة احرف اخوها التاء كالواو واعربه ام لم
يعرب وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زايا نحو كيا ولا يجوز
فى اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا يقول كتبت باء حسنة كما جاز فى باب
من عمرا وليت اذا جعلت اعلاما للفظه لانها موضوعة ليستعمل فى الكلام المركب
مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال فى المركب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم
توضع الا ليستعمل مفردات ليعلم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا
استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى واما وجب
اعراب الكلمة المتقدمة اذا سميت بها غيرا للفظ ولم يحكها كما جازت اذا سميت بها
اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذى كان يسند مسندا اصلا بل اخرجتها
عنه بالكلية واما ان جعلتها للفظ فانك تراعى معناه من وجه وذلك ان معنى ينصب
ما يقع اى ان التى معناها التحقيق تنصب ويرفع ذلك نظرا الى اصل يكن فى
معناه والدليل على ان المدة فى نحو قوله هذه باء لم يزد عليه ولم يكن فى اصل الوضع قولك
فى الافراد با تا بلا مد ولو وضع على لغة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو بكر
حكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة همزة بكل حال نحو لوء وفىء وكلاء وسيبويه
جعل ابا جاد وهواذا وخطيا بتاء مشددة عربيات فهى اذن منصرفة وجعل سعفص
وكلمون وقرشيات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا
جاد مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اى مات
وحطى من حط يحط قال المبرد ويجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لا شك
فى ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانى وقرشيات يدخلها
التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذ تركبها مع العامل نحو
اكتب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بفم قال الخليل يقول فم لان العرب
قد كفتنا امر هذا لما افردوا فقالوا فم وابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا
فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه فى ذو اذا سمى به فانه يقول هنا ذوى
كغنى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل يقول بسكون العين على ما مر من مذهبهما
فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فم اذا سمى به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز .

لسيبويه

تكميله حرف العله كما سدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان
سميت بوسهاس كا كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سميتها هيهنا اجانب الصرف وبركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا
والثاني اما يكون جزء كلمة اولا واما الثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام
الجر وتاء الاضافه على قوله اولا فان كان متحركا كمل له احرف سضعيف بجانس حركته
فانه اولى لكون الحرفين مجانسين لحركته وانما جعلوه بلا مما يلحقوا من التضعيف
والجمع فيقول في المسمى باء الجر بي وايضا لو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت
بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد فيقول في المسمى بلام الابتداء لا وان
كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وبالاضافه عند بعضهم فحكمه عند
سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعندهما غيرهما يحركا اللام بالكسر ثم يضعف
مجانسا للكسر الى التاء فيقال لي وذلك شانه لا بد عند الاضطرار من تحريك هذا
الساكن المبتدا به اذا ابتدانا زيادة حرفين والساكن اذا حرك بالكسر واما التاء
فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو علاما ثم يضعف مجانس
الفتح فيقال تاء وان كان الحرف الواحد جزء الكلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا
فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا
فالاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل
في المسمى باحد حروفه وقال غيره لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك
فاء كمل بالعين بحو ج في المسمى براء رجل وان كان بالعين كمل بالفاء فقال رج ايضا
في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من محذوفة
الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين
لانه اقرب اليه نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون ما حذف فاء كعدة والاخفش يكمله
بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفاء لا بد
له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله
بما كمل به المتحرك اي برد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع و
اس واذا وصله بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فيقول هذا اس وام انى
مكاله فانه اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة
ورد عليه المبرد بان يحفف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف
همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بان ساع جلب همزة الوصل
للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه وكان
همزة الوصل في الاسماء المتصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اي على

المصدر في الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بو حسن
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم انصبها على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبيل الى قبيل ومذهب هولاء المذكورين التكمل ببعض تلك الكلمة لما ذكرنا في الحرف
المتحرك فالعامل يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء
عند الاخفش وللساكن فاء وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او رفعا
كاردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء
كمهدد ومهدد كثير في الافعال ولان ذلك الادغام في الفعل انما كان لعارض له
في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بلبب من
قولك لببت ولهذا يرد اللام اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما
او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويقل ويسع وخف وقل وع فيقول
جائني يغزو ويرمي ويخشى كيحيى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويسع ويقول قع
وخاف كما مر في اغير المتصرف ويكون يغزو ويرم واغزو وارم كما ضاسم لمراة على الخلاف
المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف
لموجب الجزم ولا الوقف ويرد اللام مع العين في ق لان اللام حذفت لشبهها
بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما سمي به نحو قه وقه وبيضه
لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو
ترد ها لاحتيج الى زيادة الف احتى كما في الافراد فالاصل اولى فيقول جائني
راى ما الاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول جائني اراي غير منصرف
لان الراء تصير ساكنة باسقاط حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا
ترد مع اللام المحذوفة الفاء في ره فيقول جائني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف
الياء كما في قي وانما فتحنا الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت
بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف فصار مثله لخروج الكلمة الى قسم
الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين
للمثنى والجمع كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا
من تنوين كان مستحقه ضرب لو سمي به فيقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز
ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا
اذا سميت بنصران ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت
الالف والواو في الجميع ضميرا فتكون من باب التسمية بالجمل وقد عرفت ذلك في
المركبات ولو سميت بذوي واو لا فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة
ولو سميت بيضربن على لغة نصرن السليطة اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب

ولم تعرف للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا بست واخت صرفت لانهما اذا سمي
بهما مذكرا والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم
لا ينصرف لان في التاء رائحة التانيث فهي مثل قدم علم مذكر واما هنت اذا سمي به مالك
رده الى هنه لان الهاء اد تجرا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف
الذي كان فيهما ويمنع اللام من الاسم الذي كان يلزمه كالان والافضل وكذا
الذي والتي وفرعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء
حروف المعجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن
اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو صاد وقاف ونون غير منصرفة للتانيث
والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت
مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منهما بوزن كلمة المفرد كطسم لان طس بوزن
هابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن
يونس انه يجوز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد
والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السورة انسانا او غيره فالاعراب
ما جبتم بمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم
امراة والتركيب في نحو لم والف دال ر واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
اي اعرف المعارف وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب
بخلاف المتكلم والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وهي على ما ذكرنا من حد المعرفة
هي ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية الاعتبارات تفهم من حد المعرفة واعلم ان
النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء
كانت مفردة او مثناه او مجموعه على ما ذكرنا في احد المعرفة ويحتمل ان لا يكون
للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل احد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجال
بل اخوك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم
الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا
سواه واما اذا دخل تلك النكرة من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل او مقدرا نحو
لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر
في النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصله من الابتدائية لما اريد استغراق
الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى
ومن ثم يقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد منا احد وان وقعت النكرات
سياق غير الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق

مجازا كثيرا ان كانت مبتداه كتمرة خير من زبدة ورجل خير من امراة وقليلا
في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في الموجب مجازا في
العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدنيا خير من الدرهم ان
الاستغراق لا يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق يتبادر الى مع تلك اللام صح
الفهم بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق والسبق الى الفهم بلا قرينة من مع النكرة صح
اقوى دلائل الحقيقة اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تجريد اسماء
العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين كما ان ماهية الشيء حقيقة
المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية
الشيء صفته المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسماء العدد ما وضع
للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج عنه المائة
والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ
العدد لان واحدا لم توضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك
فيقول واحد فليس ههنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما
ولو دخل واحد اثنان لدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية اشياء وان
كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية
فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ المثنى يقع
على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع للكمية
فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد
ويمنع بعضهم كون الاثنين من العدد قائلا ان الفرد الاول اي الواحد
ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع راجع الى المراد بالعدد
فعندهم العدد ما يكون زايدا على الواحد فيدخل الاثنان لانه زايد عليه وعلى
تفسير النحاة الى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان اصولها اثنتا
عشرة كلمة واحد الى العشرة ومائة والف [illegible] واحد
اثنان وثنتان يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا
عشرة كلمة وان كانت غير مشابهة وما عدا تلك الاعداد متفرع منها تثنية كما
يأتي في مائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كواحد
وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما يتقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف وهو يدخل العطف
في جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الالف ونحو ذلك

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان
وثنتان يعني ان واحد او اثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد
واحدة اثنان في التذكير والتأنيث على القياس والتاء للمؤنث والتجرد عنها
للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد قالوا احد بمعنى المفرد
اى العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون والتكسير وحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال
في الصفة المشبهة منه بفتح الحاء وكسرها وحد وحيد وتبديل الواو في هذا التركيب همزة
اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزا في الاول كان كاجوه او في
الوسط كقؤوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني
اى ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كإكاف واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل
في الاعداد المنيفة اختار لفظ احد احدى على واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة واحد وعشرون وواحدة و
عشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد احدى في غير المنيف ايضا
مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في المنيف
او مع الاضافة واما احد فيستعمل لا مطرد العلماء بعد نفي او نهي او استفهام
نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء
وقد يفرج ناديه وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان يضمر ضميره نحو ان
احد الا يقول كذا كما في باب الاستثناء ولا نصح احد في احاديث ديه العموم
فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا للعموم العقلاء
في غير الموجب لكن بمن نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن قال
ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من
الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل انما كانه لما لم ير
نحو ما جاءني احد بمعنى الواحد ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول
همزة في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما
يوهم وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا نفي ولا اضافة استعمال واحد
قال تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح وفي المثل هو احد الاحدين
وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها ببدرة وبدر ومعنى
هو احدى الاحد ما هو هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد
ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب و
ديار ودياري ودوري وطوري وطوئي وطاري وارم وارئم وكتيع و

نخ صح

كراب ودعوى وشعرى ومذ نضم سنه وقد لا يصحب تساوٍ في مدح وارها
لواى وتأمور وموعد وتورى وثمرة اما اثنان فهو لفظ موضوع من الثنى
واثنتان محذوفة الالف والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل
من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتجاه
ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة
عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة يعنى ان ثلثة الى العشرة للمذكر
نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة خولف باب
التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه
والاقرب عندى ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في
اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة
واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءنى ثلثة رجال فلا يقال
في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع
انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر
في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فما هو العرض في نفسه اولى و
اما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر في موضعه
ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرح عليها اذن معنى
الوصف الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا
العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير موصوفها اغلب
فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان الثانى ايضا
كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة هذه الالفاظ في الجمود واصالة
الصفة ايضا باضافتها الى معدود انما يحصل التخصيص بحذف التنوين
فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدودها
وان لم يضف كما من احد عشر الى تسعة عشر فلعلة كما يجيء اضافة ثلثة رجال ومائة
درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل
المصرين اضيف الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان
باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف
عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية الخلاف المذكور
في باب الاضافة فلا منع ان يقال نحو يرا لكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف
المضاف لان الاضافة عندهم في مثل لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول
وان كان تعريف الثانى هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك

بطل لانه لم يسمع الجرد المطلق لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هنا ما اثبت
معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة
والناس كالف مائة واذا لم تجر على الموصوف اي بما كان موصوفا بعدها او مضافا
اليه نحو ثلث رجال ومائة رجل ما تمييز نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما
جاز اجراوها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا او
ذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد
فقليل نحو جاءني رجل ورجلة وغلام وغلامة وغيرها امدد من المقادير يوصف به
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فيقول نعت الاعداد اذ
اذا كانت لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة عليه بان جعلت التاء الدالة على تانيث
ما بعده دالة على تانيث موصوفه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع
والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة فقيل رجال ثلثة
كرجال ضاربة واذا جرت ما كان موصوفا مضافا اليها نحو ثلث رجال تبعت الاعداد ما بعده
له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف نفسه اخر للعرضين المذكورين
اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يتعين
الموصوف لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل رجال
مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد الثلثة موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت
عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة
التاء لما يجيء وشغلها الالف فرتب الموافقة لما استنقر بالاولين استطام عن العادة
وايضا لما توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل
الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع النيف
ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها الجمع
محذوف اكتفي بالمميز العدد الاخر عنه اذ اعادة الفاظ العدد واذا ما دقناه تجر
المميز العدد الاخر من جملتها بقوله مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل
وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز
العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور و
مع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو
ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة
رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا
اجراها مجرى الصفات المشتقة بان التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة و
حذفت منها مع مذكره ولا هو موصوف له مذكر اذ لا يصلح الا صفة الجمع والجمع

مونث فلو اسقطوا التاء فيهلا اى فى الجمعين لم يستبن ما قصدوه من اجرائه مجرى
الصحيح المستمر ولظن ان التاء هى التى لتانيث مطلق العدد فى الاصل غير مجعوله
كتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة لزمها التاء
فى الاغلب كالصفة والغرفة غير مجعوله لتانيث الموصوف لان الجوامد و
العيصوفة والحجارة ثم لم يعلموا الام سعاوة وعنايه همزة وان لم يلزمها التاء
اذ يقال عباء وسماء لان مسمى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد اللزوم
فجعلوها على نحو طاوة وحراه ونحوهما مما يلزمه التاء واما فى الصفات وفى
المقصود به الوحدة فهى غير لازمة فلذا يقول عراه او اسماء ولو بقت التاء
فيهما فى الجمعين شابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع
المونث لان تاءه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تاء جمع المذكر وانما قلت ذلك
لان تانيث جمع المونث لان المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع
المذكر الا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى السعة ثلث
نسوة كما لا يجوز فيها ثلث امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلى
فى رجاله ايام ازال التانيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر
مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشى لا ينفعل عن مثله و لا يزال انفعاله
عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجاله ونسوة ثلث فصار
التاء التى كانت فى الاصل لتانيث مجرد العدد على ما مر دالا لتانيث المعدود
هذا كله فى الجمع المكسر اما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان
كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلث مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب
من التمييز تبيين الجنس والصفات فاجمع فى هذه الفايدة اذ اكثرها للعموم
فلذا لا يقول فى الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفا واما غير الوصف فان كان
علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام وعرض الاسم من تمييز
العدد بيان الجنس لا تعيين مميزه منكرا فى الاغلب وان كان مجرورا فلنا قل
ثلثه الزيدين وثلث الزيسات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم
فى الاغلب فلا يقول ثلث كسرات بل ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم
فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى وسبع سنبلات مع وجود سنابل
وان لم يات له مكسر فتميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات وسبان الاعلى
وعشر الثلثه الى العشرة الجمع المكسر وبنى امرا منها وتذكيرها عليه دون جمع
السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ننظر فى تانيث الثلثه الى الواحد المعدود
وان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حذفه

كلث نسوة وطوالتي او مجان اكثلث عرف وعيون حذف التاء منهما كما رايت وان
كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة
حمامات وثلثة سادات عرس وبنات اوى الواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم يكن
فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء بذكرها الواحد كلسان جاز تذكير العدد
وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر
اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو
اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع
المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال تعالى
تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قام مقام حال وان كان مختصا بجمع الاناث
فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط
والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فانه نصب على احد المحتملين
فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع
النص والمعدود عندي ثلثة من الخيل وعندي من الخيل ذكورا ثلثة او عندي من الخيل
ثلثة ذكورا وعندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل
الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكورا
نظرا الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت
التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني مثال لانهما الحاقا للمونث من هذا الجنس
بجمع المونث والمذكر بجمع المذكر وان جاء مذكرا ومونثا كالبط والدجاج
جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى
التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيونث نحو خمس من الضرب ويذكر نحو خمس
من السادة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النحل وثلث من النحل لانه يذكر ويونث
قال تعالى نخل منقعر نخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء و
انه مونث جمع كطرفا لانه قام مقام شي فكانه جمع لا اسم جمع فاذا عرفت امر التذكير
والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ
العشرة اعني من واحد العدد لا الى عشر قلنا حكم هذه العشرة ما ذكرنا
على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا يقول ثلثة
وثلثون رجلا وثلثة وماية رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه رجع الى القياس
اعني اثبت التاء فيه في المونث ويسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة
وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يعتبر العدد بالنظر اليه وانما واص

لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتانيث في النيف لانه كان بلا
نيف ايضا موافقا للمميز تذكيرا او تانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير
وقد تقدم بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى
تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة الى تسع
اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث
وتميم تكسر الشين اى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها
الى كسره واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون انتقالة بثقل
ثقل اخر وهي افصح وقد يفتح الشين على اصله لان التركيب عارض وربما سكن عين
عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع متحركات احدها فيه اخر النيف نحو احد
عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر عشرون واخواتها يعني في المذكر والمؤنث كان
قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا اي وثلث عشرات رجالا الى تسع عشرات
فكان المضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة موجزة فلما حذف المضاف اليه
صار ككلمة حذفت لامها نحو سنة ويد وعد الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات
كما استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود لوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا
اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ ويجيء في باب الجمع ان الجمع المؤنث بالتاء
المحذوف لامه يجمع بالواو والنون نحو ثبون وسنون ومئون فقيل عشرون وثلثون
تشبيها لها بهذه المحذوف اللام واستدى بعشران المثنى الى لفظ عشرون
المصوغ صيغة المجموع ليكون كالعوض للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذا
جمع المثنى غير قياسي لم يجيء الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت
قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين منه
بخلاف اخواته فانه لم يجمع بعضها لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا
اذ ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون
بوجه يقصد واسعيره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون
واخواته كالعوض لما حذف لما قيل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء
المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون
في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة
وعشرون جملا ولا يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامراة

عشرون

نحو احد عشر ثم العطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة
الف مائتان والفان فيهما اى على المعدود قوله بلفظ ما يقدم اى يكون المعطوف والمعطوف
عليه اى العقد والنيف بلفظ ما يقدم فى التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا
واحد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس فى الظاهر قوله فيهما اى
فى المذكر والمونث قوله ثم على ما يقدم يعنى يرجع من ابتداء كلماته الى انتهائها الى اول
العدد على الترتيب المذكور ويعطف المائة الى انتهائها الى اول العدد نحو احد
ومائة اثنان ومائة الف واثنان فى المعلوم معدودة وفى غير المعلوم مائة
رجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاولى عطف الاكثر على الاقل واكثر استعمالا
الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه فى التقدير فلم غير فى تقدير
ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف السابعة
العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف بعطف
الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان
والف ستة جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا فى المائة مع ما اناف عليها وان
كان القياس ان يكون للعاشر من العشرات اسم المائة والعاشر من المراتب اسم الالف
الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع كل عاشر من العقود ويؤدى
الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف
واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف بمائة الف الى الف الالف
مائة والف الف مائتان والف الف الف بمائة والف الف الف الى الف والف
الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف والف الف الف و
هكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احد عشر مائة بل الف ومائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل قالوا بمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيف الى
مائة وجب حذف تائها سواء كان مميزها المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل وامراة
واذا اضيف الى الالف وجب اثبات الهاء سواء كان مميز التاء مذكرا او مونثا
نحو ثلثة الالف رجل او امراة لان مميز المائة والالف لاما اضيف اليه المائة و لا
الالف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها لمنزم الياء عوضا منها كما فى عزة وشبه
ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف
بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف وفى ثمانى
عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها مع كسر النون اما الفتح فلان التاء يحتمل
الفتح لحقه كما فى رايت القاضى وجاء اسكانها كثيرا لسا فى المركب بالتركيب
كما اسكنت فى معديكرب وقالى قلا وبادى بدا وجاز حذف التاء مع ثلثة [illegible]

للاستعمال ايضا وبعد حذف اليا يفتح النون او يجوز كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة
الا ان آخرهم كسر مع العشرة ويجوز كسرها اليدل على اليا المحذوفة وقد يحذف اليا في
ثمان في غير المركب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها
ثمان وفي الحديث صلى بنا ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجواد ونحوهما
والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة يقول بضعة رجال
وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا
جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا يقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود وتمييز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثمانية
الى التسعة وكان قياسا مائة سنين قوله الى العشرة الحد ههنا داخل في حكم المحدود اعني
ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصعبها اخف
على ما مر وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة اكلب على البدل وربما جاز في الشعر نحو ثلاثة
ابوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود
فلو نصب لكان المقصود صورة واما النصب في احد عشر رجلا فيجي القول فيه و
اما الاضافة فلان ذلك المضاف اليه كما في الاصل كما تقدم منصوبا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة وما فوقها ان يكون جمعا واما المميز فوق العشرة
فلا يجي قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل واسم جمع كالرهط
والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر و
ذلك فلانهما وان كانا في معنى الجمع لكن بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد
من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل بقوله تعالى
تسعة رهط وقالوا ثلاثة نفر وقال ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم
يقول ان لم للمعدود الا جمع قلة اضيف اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف كثمانية
اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة
لمطابقة العدد المعدود قلت نحو ثلاثة احبال وقد جاء ثلاثة قروء مع وجود اقراء وليس
بقياس وقال المبرد يجوز ثلاثة كلاب بتاويل ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في
ثمانية الى التسعة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى التسعة مفردة
غير مجموعة وكان القياس مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات الا انه يضاف اليها
لكونه جمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء
بعد ما يعهد المجي بعدها في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى التسعين
فانصروا على المفرد مع كونه احضر وانقطاع اللبس وقد جاء في الشعر ثلاث مائين

دمعي

وخمس مات قال تلب ماين للملوك وفي بها ودای فحلت عن وجوه الاهائم وبعضهم
يقول في سنون بضم الميم وبعضهم يسم كسر ميم مائة الواحد ايضا شيا من الضم ولا يبلغ
الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مائة فعلت مائة كما في سنون
جان وبعضهم يجعل نون سنين معتقب الاعراب كسنين على ما يجي في باب الجمع وقال
الاخفش هو فعلين في الاصل كعلين حذف اللام وهو عنده مفرد وليس بمثنى اذ لا يقال الحابة
واحدة مايين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل كعصى ابدل اللام الاخيرة
نونا وقوله وهو خاتم الطاى وهات المالى عند الاخفش في الاصل المائن حذف
النون ضرورة ويحكى عن يونس انه مطرح الهاء كثيرة وتمرة لو كان كما قال لقيل مائى كمرى
كما يقال في لشى وطى طى ويعتقد ان اصله ماكلب كسر الفاء كما قيل شعير ورعيف
لكون العين حرف حلق كما يجي في التصريف ثم حذفها لاجل العافية ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد وا
اما نصبه فليعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم جعل ثلث اسماء
كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلث عشرك وخمسة عشرك فجاز ان الاضافة الى
احد عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود
بالاول في المعنى وانما جي به لبيانه فكان الجمع كالشي الواحد المضاف اليه في نحو عشرك
شي آخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل مشبهة
بها فان قيل قد قال ارضعا ان يدو كرو وعمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين
واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة حتى يحذف بل اشبه
بها فان قيل فقد يقال وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر
لما مر في اول الكتاب فلم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما
جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان حقه الاصلية التي كانت
حين كان موصوفا وانما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل
من تمام الاول كالموصوف فما هي الجمعية فيه مضافا فلما كانت له موصوفا فكما بعد زالة
ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو شده حتى يجب
مراعاة حالة الجمعية مفهومة من العدد والمقدم والمفرد اقتصارا على وضع صدور
به في صورة الفضلات بل اعني اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو
دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والمشبه العدد وان كان مقدما
عليه كالوصف له يقول عندي عشرون سجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا قال الله
تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله و
بثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها

واخواته كما مر قوله مجرور مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال
واما افراده فلاجرائهم عليه افراد المميز الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد
كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمع في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعية
مرتبة الآحاد لان مرتبة الآحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء
كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فشهرة
كثرتها لا تكفي الآحاد فاغنت عن جمع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مئات رجال وقد
يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المصنف
ونعم ما قال ومن قرأ قوله ثلثمائة سنين بالتنوين وهو غير حمزة والكسائي فعلى البدل
لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا
سنين قال كما قوله اثنتي عشرة اسباطا امما والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج
لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه انه فهم ان مميز المائة
واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان
واحدا من ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد في اثنتي عشرة
اسباطا فلو كان مميزا لكان ستة وثلثين وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة
حمزة والكسائي لانهما قرآ ثلثمائة سنين بالاضافة وسنين عندهما مميز لا غير ولا شك
ان قراءة الجماعة احسن عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان
الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد في وقوعه
جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما
تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما يلزم لو كان
ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع
العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في
الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل
طويل وطوال قال فيها اثنان واربعون حلوبة سوداء كخافية الغراب الاسحم
واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة
كما ذكرنا الا ان المقصود من المميز التنصيص وهو يحصل في اكثر الاوصاف
بل ان كانت الصفة مختصة بالاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا
في هذا الاسبوع هذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة
عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما العارض من جهة التركيب و
الاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا
وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما

وتأبى اللام والاضافة وذلك ان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع سننا
كالآن والذى واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن
واخواته الا لدى اعراب اى لزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد
واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى عند النحاة وبناء
حيث واذا نحو قوله على حين وعد بعض الكلام فيه في مواضعها فالاخفش يعرب الثانى
الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء
جعل جزئ المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لشبهه
لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعنى مثل قولك شخص اذا
اطلقته على امرأة ونفس اذا اطلقتها على رجل ففى الاولى المعدود مؤنث ولفظ
الشخص مذكرا اللفظ وهو و في الثانى المعدود مذكرا ولفظ النفس مؤنث فلك
ان تعتبر اللفظ وهو الاليق والاكثر في كلامهم كما ذكرنا في الموصولات فيقول
ثلثة اشخص اى نساء وثلث انفس اى رجال ويجوز اعتبار المعنى كقوله انفس للرجال
وثلث اشخص اى النساء قال وكان مجنى دون من كنت اتقى ثلث شخوص كاعبان و
معصر ولا يقال اثنان استغناء بلفظ مميزه فيهما نحو رجل ورجلان لافادته
النص المقصود بالمميز انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد
نصها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال
لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هى ولما كان نحو رجل ورجلان نصه
المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا
رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يشمل الامرين وقوله كان حصيه من
لدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما
يعنى لم يقولها واحد رجل ولا اثنا رجلين لان تمييز الاول يفيد الوحدة والثانى
الاثنينية وهذا الاسناد لا لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال و
ثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اى غير مضاف ولا مركب
ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون جملا وان
كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه المجرور الاول كثلث الدراهم
وثلث الدراهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثانى ثلثمائة الالف وثلثمائة
الف وثلثمائة الف الف درهم وقد يدخل على المضاف والمضاف اليه معا
شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة
وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز كوجوب

سكيره لا على باى حرفى المركب لانه يكون كانه داخل فى وسط الكلمة وقد يدخل
على الجزئين ضعيف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش ١
قياس وقد يدخل على العرهين والتمييز فقط نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس
عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز مذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا
منه وبينها بلفظ من او بين او لا فالحق فان كان فالغلبة للمذكر نحو اسر عشرة
بين عبد ايت خمسة عشر من الثوبين والجمال الا ان يكون المميزات يوما وليلة
فان الغلبة اذن للتانيث قال فطاف ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان نصف
ونجارا اذا التاريخ مبنى على الليالى كما يجى فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام و
لا الليالى جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال سيبويه يجوز فى القياس خمسة عشر من بين
يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان مضافا الى المعدود
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد واماء وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه بعضه
فصل الاختصاص وكذا فى عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة رجال وماية
رجل وامراة وثلث والف امراة ورجل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان
كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المونث عاقلا او لا كان الاعتبار
بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير
المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسبق نحو له عشر
جملا وناقة واربعة عشر شاة واربع وعشرون عمامة وثوبا هذا وان كان المميزان
يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشر ليلة واربعة عشر
يوما لان مع الليالى ايامها بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين اعبد واماء
عشرة خمسة من جمل وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء وخمسة
عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يساووا فيكونون خمسة عبيد
وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين فى مثل هذا اى فى
موضع التعميم تقصد بها الجنس ولفظ بين مستعار من الظروف المكانى
فقولك القوم بين رجل وامراة اى ليسوا بخارجين من هذين القسمين
من هذين الجنسين كما ان من يكون بين الشيئين عندهم مستند على الشهود العربية
وذلك لكون اكثرهم اهل البادية الذين يعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا
بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر فاول الشهر
عندهم الليل لان الاستهلال يكون فى اول الليل فيقال فى اول ليلة من الشهر
كتبت لاول منه او لغرة او لمهلة وفى اليوم الاول للسلخ خلت و اللام

فی المفیدة للاختصاص والاختصاص علی ثلثه اضرب اما ان یختص الفعل بالزمان
لوقوعه فیه نحو کتبت لغرة کذا او یختص به لوقوعه بعده نحو لسلخ اخلت او یختص
به لوقوعه قبله نحو للیلة بقیت وذلك بحسب القرینة فمع الاطلاق یکون الاختصاص
بوقوعه فیه ومع قرینة نحو خلت بوقوعه بعده وبقرینة نحو بقیت قبله ویقول فی اللیلة
الثانیة من کذا وعلی هذا القیاس الی اخر الشهر وان وقع الفعل فی اللیل ولم یقصد الی ذکر
وقوعه فیه جاز ان یکتب فیه ما یکتب فیه ما یکتب فی الایام بعد ذلك انك یقول فی ثانی
الیوم الثلثین خلتا وفی ثالثها لثلث لیال خلون وکذا الی عشر لیال خلون ویجوز لیلتین
لیالی خلتا الی عشر لیالی خلت والاول اولی لیرجع النون الذی هو ضمیر الجمع الی الجمع
وفی حادی عشر لاحدی عشرة لیلة خلت الی ان یکتب فی الرابع عشر لاربع عشر
لیلة خلت ویجوز خلون حملا علی المعنی والاول اولی مراعاة للفظ وقریب من
ذلك ما حکی المازنی فی الاجذاع انکسرن والجذوع انکسرت جعل ضمیر الاجذاع وهو
جمع قلة ضمیر الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة ای من ثلثه الی عشرة
لکان ممیزه جمعا نحو ثلثه اجذاع وجعل ضمیر الجذوع وهو جمع الکثرة ضمیرا لوحدة
ای المستکن فی انکسرت لانك لو صرحت بعدد الکثرة ای ما فوق العشرة لکان ممیزه
مفردا نحو ثلثه عشر جذعا وتلت فی الیوم الخامس عشر للنصف من کذا وهو اولی
من قولك لخمس عشرة لیلة خلت ولخمس عشرة لیلة خلت ولخمس عشرة لیلة بقیت اه
مع جوازهما ایضا وفی السابع عشر لاربع عشرة لیلة بقیت او بقین وبعضهم یقول
ان بقیت الیحیوه بنقصان الشهر الی ان یکتب فی العشرین لعشر لیال بقین وهو اولی
من بقیت الی ان یکتب فی الثامن والثلثین بقینا وفی التاسع والعشرین للیلة بقیت
وفی اللیلة الاخیرة لاخر لیلة منه او سلخه او انسلاخه وفی الیوم الاخیر لاخر یوم من
کذا او سلخه او انسلاخه ویقول فی المفرد من المتعدد باعتبار تصییره الثانی والثالثة
الی الراشد والعاشرة لا غیر وباعتبار حاله الاول والثانی الی العاشر والعاشرة والحادی
عشر والحادیة عشرة والثانی عشر والثانیة عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن
ثم قیل الاول والثانی ای مصیرهما من ایهما او فی الثانی ثالث ثلثه ای احد هذا ویقول حادی
عشر احد عشر علی الثانی خاصة وان سمعت حادی احد عشر الی تاسع تسعة عشر فیذهب الاول
یعنی بالمفرد الواحد من العدد والمعدود وقد یعلم ان جمیع الفاظ العدد کانت
فی الاصل لمجرد العدد کما فی قولك ثلثه نصف ستة ثم استعملت للمعدود ان کما فی رجال
ثلث وستة رجال فاذا کان استعملت للمعدود ان کما فی رجال ثلث وستة رجال فاذا کان
هناك معدود معین کعشرة رجال مثلا وقصدت ذکر واحد منهم فان اردت ذکره
بلا ترتیب حسب بواحد ای باحد الذی هو اول تلك الالفاظ الاثنی عشر بعلت هذا

احد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي
فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين الدرجة العددية
بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اى
الواحد من الثلثة والثانى اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله
والثانى ان تقصد الى ذلك الواحد بالنظر الى درجته ودرجة التى تحت درجته ايضا
فيكون فيه من درجته بسبب تغيير الدرجة التى تحت درجته لمجموع ذاهبة الاسم
وجعله للمجموع اسم درجته نفسه بسبب انضمامه التى ما تحته كثالث اثنين اى
واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها
ومحو عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه
ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى
من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من
من الاثنين نحو ثانى احد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا
المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير
بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد
تبقى اذ المعنى لا ثم الا فى الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت
فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى لما يجئ فى اسم
الفاعل والاضافة فى هذا اكثر من بخلاف ساير اسماء الفاعلين فانهما متساويان
فيها اما النصب اكثر وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثير فى هذا المفعول
عن ظاهر الاثنين ولهذا لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليها
واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول
بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين فصار يطلق على هذا المجموع الثانى اسم الاثنين
وصار يطلق على هذا المجموع الثانى اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع
الثانى فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة ولكل منها فعل
ومصدر نحو ثنيت الواحد وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى
عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع
واسبع واتسع وقد يكسر على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر
بشرط فتح عين المضارع الا فيما لامه حلق بمعنى آخر وهو قولهم وليس الرجل
اى صرف ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشره وليس هذا المعنى مما نحن فيه
ولا يجئ بهذا المعنى ست الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين
العشرة وجاز سيبويه ان يجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش

وللازم

والثاني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي
جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة وقال الاسحاقي ان
كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو
القياس قال ومنهم من يجيزه ويستعمله فيقول هذا بالى احد عشر وثالث ابنى الفاعل
عشر وسونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ
من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم
الفاعل وليس المراد به معنى كحائط وكاهل فلا باس لانه يجري اول مجرى المركب اذ
لا يحتاج فيه الى المصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم على حقيقته واسم الفاعل لا بد له
من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مثنيان والصحيح الذي فوق العشرة والذي
فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين و
ثلثين الى التسعين فقط وليس في المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه ما س
ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك من سماع فعلى ما قال يجوز فيه
وجهان رابع عشر ثالث عشر على بناء ورابع ثلثة عشر بحذف واعراب اولهما لزوال
التركيب ولا يجوز ههنا حذف الاول جري المركب المضاف اليه لا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير وتبنيهما ولا على ان يصف رابع الى عشر فتعربه اي تقول رابع
للاثنان برابع عشر بمعنى الاحد كما يجوز اما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار
حاله فان لم تصف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد واذا لم يقصد
الترتيب فعلت الامر للبس فقصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان
لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز
ان يجاوز به العشرة اتفاقا فيقول الحادي عشر وقلب الواحد الى الحادي بجعل
الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ويقول الثاني عشر فيكن ياء الحادي و
الثاني مع انهما مركبات كما مر في باب معديكرب اما العشرون والثلثون
الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما و
احد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرين والثالثون ويقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف واذا
اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا بما دون ثلث
ان تضيف اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا ينضاف
الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال
اول الاحد ولا اول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا احاد

الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض
هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس الواحد بعضه حتى يضاف اليه ذلك
البعض واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عاشر
ثان السبعة الثمانية ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصلا اذ ليس باسم فاعل
حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك الاخفش قلت له فاذا اجزت
ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان يقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اني
ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت
الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر احد
عشر وثالث عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجملته مضافا الى المركب الثاني بجملته
وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاية عن الكوفيين
وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل
من جزئي المركب وحده من الجزء الاول وهو الحذف وقول سيبويه اولى لانه
ليس باسم فاعل الحقيقة وحكاه عن العرب لا ينكر لعدالته ولا ريب ان حذف
الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا لحقيقة
ولاستثقال لفظ عشر تكرارا بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب
للبناء ولاستماع تركيبه مع جزء المركب الاخير يجوز حذف اول جزء
المضاف اليه ايضا فيقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر الذي ذكره سيبويه
فتحهما جميعا اما الثاني فليتضمن الواو واما الاول فلتمام بنائه جرى المضاف
وذكر الكوفيون جواز اعرابه الاول عند قيام الثاني جزئي المضاف اليه مقام
الى جزء المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم اصحابنا ورفعا الكسائي
الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول عن بناء الجزئين الظاهرين
هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الا
لباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء
الثالث من المعدود هو الثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان لا يقول ثالث
اي عشر ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم
فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسم الفاعلين
في التذكير والتانيث فيقول في المونث الثانية والثالثة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة والثالثة والعشرون
سوى الاسمين في المركب للمونث كما يذكرها الثالثة عشرة وانما ذكر

الاسمين

الاسمى لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في
الاول ثالث اسمين وفي الثاني ثالث ثلثه اي ومن اجل اختلاف اعتبارين اعتبار بعضه
واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافه المصير الى ما دونه واضا فه ما هو بمعنى الواحد
الى مثله اما الى ما فوقه المذكر والمونث المونث ثانيه علامة التانيث لفظا
او تقديرا والمذكر بخلافه كلما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث
حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربه ونساء وحبلى وغير
الحقيقي نحو غرفه وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر والعلامة نحو زينب وسعاد وغير
الحقيقي دار ودار ولا يقدر من جمله العلامات الا التاء لان وضعها على العروض
والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف والدليل كون التاء مقدرة
دون الالف وجوعها في التصغير نحو هنيده وقديره واما الزايد على الثلاثي فحكموا
فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هما الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا
كقد يديمه ووريه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة تاء التانيث
اصل في الاسم وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل
العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كان تاء الاسميه اكثر تصرفا منه بتحملها للحركات
وانقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون الهاء الخلف اصل التاء لما دا واشباهه
الهاء الالف وليس بشي لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل
لا الوقف وقال جار الله التاء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغ
بكمالها موضوعة للتانيث كالتاء وليس في الاشارة ما هو على حرف فاما الياء في
تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث واحد
وقد يدخل الحرف كربت اذا كان المعنى المجرور بها مونثا كقوله مضت فيها اصبحت خصاه
قلبي وربت رسم من غير رام وقد جاء يا صبا جارت انسان حسن وفي ثم اذا عطفت
بها قصه على قصه لا مفردا على مفرد ولات لمشابهة ليس كما مر في بابه ويقال لعلت
في لعل واما تاء بنت واخت وكلتا وثنتان وسنتان فليس لمحض التانيث بل هي بدل
من اللام في حال التانيث ولهاسكن ما قبلها في سنان كانه بدل من اللام لكون واحده
منكسفه والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف الزيادة
للمد ذلك لان الالف للتوصه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في
حاد وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديها لصار الاسم مقصورا كما كان فقلبت
ثانيهما الى حرف يصل الحركه دون الاولى ليبقى على مذهاف انما قلبت همزة لا واوا
لا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديها لاحتج

الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها كما فيهما فان زالت الالف وقلبت يا قلبت
الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله الفداء دما على سفر سال المصحار ما ويعلم تانيث
ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحها او بالاشارة نحو هذه
الدار و لحاق علامة التانيث بفعل او شبهه المسند اليه او الى ضمير نحو الشمس طلعت و
النعت السابق وكاس معين بيضاء لذة وسليمان الريح عاصفة وعاصفة اذا كان
المكبر ثلاثيا نحو قديرة و بحذف عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث ادرع وعشر
ارجل و بجمعه على مثال الخاص بالمونث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوائض على مثال
غالب فيه وقد جاء فى المذكور على افعل قليلا نحو مكان وامكن وحين واحين و
واطحال و بحو التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما فى الصفة
كضاربة ومنصوره وحسنة ومصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل افعل الصفة فى المنسو
با الباء واما نحو بعد وبعض فى المذكر والمونث فلكونهما فى الاصل صفة النقصان نفس
بعيد وبعضه واما فى الاصل صفة سم الجامد وهى اسماء مسموعة فلسا كرجل ولساء و
علامة الثانى لفصل الاحاد والمحكومة و آحاد المصادر من اجناسها كنحل ونحلة و
تمر وتمرة و بط وبطة ونمل ونملة ومن قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا
و التاء للوحدة فيكون قالت لتاء الوحدة فى نملة لا لكونها سوا حقيقيا كما يجى والمصادر
نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد
من الجنسين المذكورين و المراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ وقد
جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفن
وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كماة يقع
للجنس كم وقع للوحدة وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها
للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكر الحجازيون وتميم
غيرهم وقد جاء فى القرآن كلاهما قال الله تعالى نحل منقعر ونحل خاوية وقد يجى بتاء
النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب
وقد يجى وروم اكثر ما يجى التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة
ولذا قلب اللام همزة فى غراة و سناه وما فى معناه بخلاف نحو سقاوة وحراية وسقاية
وعلاوة وهراوة وعجلاوة فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى وهى باعتبار
لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجى وان جاءت فى بعضها غير لازمة كشقاوة وسعاية الا
ان وضعها فى المونث اللفظى على اللزوم الثالث يجى التاء للدلالة على الجمع وذلك
فى الصفات التى لا يستعمل موصوفاتها وهى على فاعل او مفعول او صفة منسوبة

التاء

اليآء او على فعال كقولك خرجت خارجه على الامير وسابلة واردة وشاربه وقولهم
ركوب وحلوب وحلوبه وصعب وصعوبه وقولهم البصرية والكوفه والمروانيه والهبيرية
والجمال والبغال والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقه للتانيث كما في ضاربة وليس كما
ينكره بعضهم وذلك لان فائدة التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جماله فحذف
الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبه للواحد وحلوب للجمع كثمرة وتمر والتاء
اذن للنقل الى الاسميه كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان يدخل لتوكيد الصفه
التي على فعال او مفعال او مفعول كنسابة وراوية ومطواعة وفروقة فهذه يفيد
مبالغة في الوصف كما يفيدها ياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا
القسم الثالث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى الجماعة
من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا يدل على الانفصال
وقد يدخل على كثير من فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وفعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببه وسبه ولعنه ولعنه وهي في الموضعين لازمة الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى
كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فصارت الهاء علامة العجمة
وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في
هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا دلالة
على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع الاشعثي والمشهدي وذلك
انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسبة لان ياء
النسبة والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي كما يجيء في باب النسب
فحذفوا ياء النسب ثم جمع بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء
في قرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة
وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد
يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في
جمع التكسير الاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المعنوون والمعانون
في جمع معنوي قال المتنبي كما لا انت معنويا والتاء في هذا الجمع لازمة لكونها بدلا من
الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يدخل فيه التاء فلا يقال
في جمع فارسي ونجار فرسة ونجرة بل فرس ونجر وكان اختصاص الاقصى بذلك لثقل جمع
الاسم بسبب التاء الحاصله من الانصراف وقد يجيء لامر شرح في المنسوب ان
شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة
كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون
لتعريب الواحد واما الياء والتاء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا

لما لازمة مع حذف التاء لازمة مع حذف المدخول وهو شاذ من افعله كاعربه
و فساد كعلية او جارية وهو ليس اسمه فعالة كجمالة وقد يلزم كما في حجارة و ذكارة وصقورة
كخيوطة وقد يلزم لعمومة وخؤولة و الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاء
دخولها لتاكيد معنى التانيث في صفة كما في ناقة ونعجة وامراة وهي لازمة وقيل
وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوزة وان عجوزا موضوع للمؤنث
و التاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هي تانيث لفظي
كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل
كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها امارة
للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف
كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة
وركوبة وحمولة وكل فعول بمعنى مفعول له هكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعله نحو امراة مشكور وصبور وكل ما لحقه
هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمر حقه
يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا بد
منها بل يقال حبير كما يجي في باب التصغير قال الزمخشري مجموع هذه الوجوه
للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الخالية عن قصد الحدوث
كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة
كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث
كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث
اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر ورجل او امراة عانس وفي تجريد هذه الصفات
عن التاء مع عدم قصد الحدوث له اقوال احدها قول الكوفية وهو ان
التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول
الاشتراك و هذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس فيفسد تجرد الصفات
المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يفسد تجرد الفعل ايضا في نحو حاضت
وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويفسد ان لا يقال الا امراة مرضع ويفسد
ان يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو متاول بنحو انسان
حائض او شيء حائض كما ان ربعة متاول بنفس ربعة وانما هم على انه يلحقه التاء
مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جرد
عن التاء لانها بمعنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصله

التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما يدخل على
الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء لها فرع الافعال لانها
ملحقة اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدت
الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل
كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني
وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية قلت
غاية ما تحصل من كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى
كالفعل بناء على الحدوث في احد الازمنة الثلثة فلم يوجب اثبات الفعل لعدم
مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا
للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت احق بالتجرد عن التاء ولا
يجدي ايضا فان الاسم المنسوب بالتاء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم
عليه ترتيب مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى
والتاويل فان معنى بصري منسوبا الى البصرة وهذا اين فهم ان المنسوب الذي على
وزن فاعل ليس باسم فاعل كلابن وتامر وسائل وعاسي اذا قصد به المؤنث لا يلحقه
التاء بل يقال امراة لابن وسائل فكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء
بخلاف حكم ما فيه تاء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى
عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في
علامة خلاف الظاهر وايضا ان نحو حايض وطامث من باب النسب كما ان
نحو نابل وناسب منسوب اتفاقا لان معناهما نبلي ونسابي ولا فعل لهما حين
يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر
به وقولك فلانة مرضع من باب ولم يسمع من ابنية النسب المنصوص عليه مفعل و
منفعل حتى يحملها عليهما كما حملنا حايضا على نابل فالاقرب في مثله ان يقال ان
الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل
اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتها له معنى ولفظا كما يجيء في بابهما فالحقا
التاء للتانيث كما الحق بالفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل والمفعول ما يقصد
به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق فقصدوا الفرق بين المعنيين فالحقوا تاء
التانيث فيما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته
له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما
الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالتاء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث و
مرة الاطلاق ليكون ذلك حتى يفرق بين المعنيين بالتاء في احدهما دون الاخر

بل كانا ابدا للالحاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما كتجريد الفاعل المقصود به
الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق ١٠
التاء بهما لمشابهتهما اسم الفاعل والمفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى
الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث في الشايع كونه صفة فيستوي
فيه المذكر والمونث مفعال ومفعيل ومفعل مفعيل وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق
وحسان وقد حكى غير سيبويه امراة جبان وجبانة وناقة ذلاث ومثلها فعول
بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله وسكتنوا اما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا
المذكر والمونث كالركوب والصعوب والجهد فكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة
للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر
والمونث ولا يلحق التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه
مسلة فلان وجريحه وانسسه لفظا بفعيل بمعنى فاعل وقد يحمل عليه فيلحقه التاء مع
ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما حمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء
نحو ملحفة جديد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اذا
قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته
غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويله بمعنى فاعل
كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل كامراة سديس واما
الف التانيث المقصورة فانه يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء
والالف المقصورة والزايدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى
او لتكثير حروف الكلمة او للتانيث والتي للتكثير لا يكون الا سادسة ويلحقها
التنوين نحو قبعثرى وتميز الف الالحاق عن الف التانيث بان تنوّن ما فيه الالف
او يجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت
ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على هذا الوزن اسم حتى
يكون الاسمان ملحقين به ويجي معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله فمن
الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب لما حكى سيبويه في
بهمي بهماة وروى بعضهم رؤيا ورؤياة وهما شاذان وفعلى اما صفة او غير
صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى
وهو قياس او لا كالانثى والحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى
والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وبهماة ودعياه ان صحا فالفها عند سيبويه
للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه لا ثبت فعلل الا كبرفع وذلك كما يجي في
التصريف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى الا كبرفع وذلك كما يجي في فعلى ولم يات

في كلامهم الا اسما فيل لم يات منه الا ثلثة سمى وادمى في موضعين واربى للداهية
وقال بعضهم حسفى في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنه افعى شرح
الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كوسى ودبى وناقة دلجى
اى سريعة واما اسم كدفوى وتملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاحنفلى لكثرة ومنها
فعالى كحبارى لطائر وهو علم لا كحولايا لموضع وفعالى كسعاوى لسب وفعللى كجحجبى قبيلة
من الانصار وفعيلى كسميرى لعسه وفعلى كحلبى وفعلوى كرحوبى وفعلو للى كجبوكرى
للداهية دفوعلى وفعلى كورلى وحصرلى لسم فيها يكلك وفعلى كبهترى للباطل ومفعلى كمكو ري
ليم ومفعلى كرعوى وفعللى كهبرى لحشيه وسما وفعليا كذكريا والظاهر انه اعجمي وفعلى
كمرمسى لنوع من اليسر وفعلى كرفعى نوع من التمر وفعللى كحلدى اسم رجل وجاء بضم
اللام وفعلى كهبرى للباطل وفعالى كصحارى وفعللا كهندلى وفعلى كنسطرى مسيرة فيها
بعدها فعنلى كاصحري للعاكر فهذه احد وثلثون بالتانيث واما فعلى مثلا ولعلها تخط
بالكسر سه المؤنث بالالف المقصورة المختص بالتانيث واما فعلى وفعلى وهما مشتركان في
التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونث فعلان او مصدرا كالدعوى اوجمعا كمرضى وجرحى
فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لسب فمن نون
وقد يكون للتانيث كالسروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى اوجمعا كحجلى وظربى
ولا ثالث لهما فلا تكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا تكون الا مع التاء
فالفه للالحاق نحو رجل عزهاه وامراة سعلاة قال في صري وحكي اصلها ضم الفاء وحكي
ثعلب عزهى منونا بلا ياء وهو يخالف لما ذهب سيبويه واذا كان غيرالاوجه المذكورة فقد
يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا
وجهين كسعوى منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها للممدودة الا للتانيث
فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر حمراء وقد يجي صفة وليس مذكره افعل
كامراة حسناء وديمة طلاء وحلة سوكاء وداهية وهباء والوب الوباء وتجي مصدرا
كالسراء والضراء والالاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء
والقصباء وقد يقصر بعض الممدودة للضرورة فالحذوفة من الالفين الاولى
لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث
لا انصرف حبارى اذا صغرتها تحذف الالف نحو جبرئيل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين
ولم يات عليها الا اربعة احرف فلان ابن ثاواء اى ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة
وحساء وثاداء بالحاق عند سيبويه والفاء عند الجوهري موصعان ومنها فعلاء ولم
يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسر ها للتاء وفعلاء اما مفرد كالعشراء
والرخصاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلا وفعلا كحرنار وحسا فيلحقان

بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر
كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالبلاناء واما صفة كالنطافاء وفعولاء ١٠.
كبرو كاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعلاء كحنفاء
وفعنلاء كعنصلاء ضرب من النمر وفعلاء كرمكاء وقد تقصر وليس الالف للالحاق وفي زمكا
لانه لاسوف وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء ١
وقد يفتح الباء فيتمها ثلث لغات وفعلياء كركرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء
وفعاللاء كحبادناء نوع من الجراد وفعلالاء كبعنزناساء بمعنى الدهس وفعللاء كرفضاء
قوله وهو حقيقي ولفظي فالاول ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة
انما قال من الحيوان بنحو الانثى من النحل فان بازائها ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ سولا يستوى
على انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة وتيمة وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق
ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر
لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه كظلمة وعين اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان
كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اي الذي ان يقال عرف
حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون التعميد في قولهم قالت عائذ ذكر
او اعتبار تانيث ما اسند اليه لا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث
كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء واض
عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه
مع ان يعتبر ماله اسمه في غيره وسعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحال محض لا الغير
واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير والتانيث نحو عندي من المذكور حمامة حسن و
حسنة قال طرفة سعى ساة توصل مفرد فكن ذا غير الحقيقي التذكير نحو عرفة حسن ولا يجوز
ان يقال صاح دجاجة انثى على انك القيت مانحت دجاجة بالياء لكونها للوحدة لا للتانيث
لانك وان القيتها سواء لنا سب الحقيقي فيكون كقام هند وهو عادة البدوية كما يجئ قوله
واذا اسند اليه الفعل فالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير
المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن
قوله اذا اسند الفعل وشبهه الى المونث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا
او لا ظاهر العلامة اولا فذلك الفعل او شبهه مع التاء للايذان من اول الامر بانه
الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وانما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير
الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجئ ثم اعلم
ان الفاعل المونث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها
اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فهي حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر

اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه اولا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل
برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه
عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه
لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته واما نعم وبئس وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف
والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعم المراة هند لمشابهتها الحرف بعدم التصرف ولا يلحق
في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضماير في نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول
والفصل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما اتاني من امراة وكفى بهند وليس
المراد الفاعل بلازم ولا الفصل بصورة ما تطلبه المجرورين بالمفعولية منه المقدر وهو
الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه
في الارتفاع مع الفصل بالا او يقول المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان
في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت القوم امراة
فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان
متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا
فترك العلامة احسن اظهارا الفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله
تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم الظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا
فالعلامة لازمة لراجعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس
طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على
تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء
المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله
بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي
التذكير والتانيث كرجال ونسوة اي مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد
المجموع بالالف والتاء فيعم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والحلمات
والغرفات بحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد
وهو ان حذفت العلامة من الرافع بلا فصل من الجمع نحو قال الرجال والنساء او الرسات
احسن من المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه جماعة وانما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما
ازال تذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون
لان لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث ايضا نحو الهندات
لبقاء لفظ المجموع بالالف والتاء الواحد فيه ايضا الا انه لما كان سعمر ذلك المفرد والعلامة

---

٣ واما الحذف فانما اعتبره لطول الكلام وان كان الظاهر حقيقيا

اما بحذفها ان كانت تاء نحو العروات او بعلها ان كان الفاظ في الحلبات والصحراوات
كان ذلك الاسم كنوع من التكسير وكان التانيث الواحد قدرنا لعلامته ثم حمل التاء
فيه مقدر فلا نظهر السعي عليه كالرسات والهندات لان المقدر عندهم في حكم
الظاهر والدليل على ان تاء التانيث في نحو الزيدنات مجازي قول الحماسي مهدي
مسعر بكوانه يجب بصحراء العسط دوارة وحكم السنين حكم الاشياء فان كان بالواو
والنون لعدم بعار واحد وهواس قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي هو اللسط من
ذهل ابن سنابا وتساوى اباء في اللزوم وعدمه باء مضارع العاقد ونون التانيث
لا الحرفية في نحو يعطون السلط اقاربه فظهر بهذا كله صحى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا
غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان استند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير
العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون
اما بالواو والنون او لا وضمير العاقلين بالواو والنون هو واو ولا عبر نحو الزيدون
قالوا ولا يجوز قالت لعدم لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاملين بالواو دون التاء
اصل ما يراد حروف اللين والالف لعلامة المثنى والجمع بالواو والنون او لا عنه بالتاء
لان ثقل الواو ومناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو ولاصالته في الجمع بالعاقلين اولى
لاصالتهم لغير العاقلين وصارت التاء في تفعلين وافعلي فلم يبق بجمع غير العاقلين من
حروف المد الا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلات ضربوا شطرا الى الطلبة
واما ضمير المونث العاقل نحو الرجال والطلات فعلت وتفعل وفاعله شطر الى الطرفان
تانيث معنى الجماعة على واما غير العاقلين وقد تقدم وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل
كالايام والجملات ومؤنث يعقل كالنسوة والرسات ومونث لا يعقل كالدور والقلات
فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المونث الغائب بتاويل الجماعات وان يكون النون
لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والحلات والنساء
والرسات والدور والمرقات فعلت وفعلن وهذه الوجوه بين جمع المذكر العاقل وغيره
جاز في جميع الضماير على اختلافها نقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن
وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل
اياكم واياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن واما اسم الجنس فيجوز اجراء
ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد والمذكر والمونث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى
ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعروا وانقعرت واما اسم
الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر
والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال في الصحاح الركب من احاطة محصلي خفو
كاسم الجنس نحو مضى الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى بالياء آخره الفا او ياء

مثنى يحيى بالنون لمناسبة بين
الواو وبينها في الضم وضمير هو

صنف ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان ... نريد بالجنس هنا على ما
يظهر من كلامه فی شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لجامع بينهما
في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيض للانسان والفرس فان الجامع
بينهما في نظر الواضع وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او
متفقة كما تقول الابيضان للانسانين والبيضان للافراس وسواء كان التعليق بوضع
واحد او باكثر كالزيدين والزيدون قال لا نظر كل واحد من الواضعين في وضع
لفظ زيد الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كانت مميزا بهذا الاسم
عن غيره حتى لو سمى به انسان وسمى به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في
الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب
اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه
على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند
المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كنحو
القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير
ذلك منع ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على
الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جوازه مثلا قال
الاندلسي تقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه
الله وهو حكمه انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء
حكمها او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلوله
والمستدلون بان نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منها واقعا على معنى
لا بوضع واحد تماما عند المصنف فلا نشترط في التثنية والجمع كون المفردات
بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف
الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف ولو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته
كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يوخذ احادها
ما فيثني ويجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه
المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يوخذ احاده فيثني ويجمع حتى اذا ثني وجمع
باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلها
متفق اللفظ بالتغليب الشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قيل ابي
بكر وعمر رضي الله عنهما العمران وكذا القمران والحسنان وسواء ان يغلب الاخف لفظا كما
في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما

لكن

لانها سواء ولا يصح الاستدلال على تثنية العلم وجمعه على تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة م

كنسبة المشترك الى مسمياته م

يوخذ

كالعمرين ونحوه م

مذكرا والاخر مونثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر
الالف في المثنى لغة بني الحرث بن كعب قال احب منك الانف والعينان وقال
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل قوله تعالى ان هذان لساحران
على هذه اللغة وفتح نون التثنية كما في العينان وقولك يا رب خال لك من عرينة نسوته
لا تشتكي شهرينه شهري ربيع وجماديينه وقرئ ايضا في الفعل في الشواذ اتعدانني وقد
يضم نون المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في
محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت
في مسك وقد يجيء العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله بعد قبر وقبر
كان اكثرهم ميتا او بعدهم عن منزل الزام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل
ورجل قصير او تفصيل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي
الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما راسه من غير شذوذ وضرورة وقد
يكون للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وقد ثني ايضا للتكثير كقوله تعالى
فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع
مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما علة اعراب بل
كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف
في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد
حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن
لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع يتضمن معنى حرف العطف
لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة وعلامة
الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل
اهمل معنى العطف لو سلمنا انه اصله ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ
واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء ولولا ان كلا اسم على المفرد فلم يحتج الى علامة
المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول
جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا
للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء مضمنا الواو العطف والا
وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول
وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها
على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كما في خمسة عشر وذلك اذا
الحكم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان
او يوضع للمجموع من غير ان يوضع للمفرد ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ

اي الاجوالم

وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا تززقانه وقيل الحمل المتنى م

ويكرر

الا ان كلا لم يحتج الى علامة لما اذ لا يلتبس بالمفرد لانه لم يوضع له اما الجمع م

لفظ الواحد م

العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اسما قالوا والمراد
ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا والا فبالياء
يعنى المقصورة ما كان فى اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا فى الوقف وسمى مقصورا لانه
ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى منقلبة
عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير
عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو فى ثلثة انواع المقصور والممدود و
المحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى الاصل ولم
يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل تحركت
الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله
دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير
منقلبة عن شى كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف فى الاسماء الغريبة البناء اصل او كانت
مجهولة الاصل وذلك بان تقع فى متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة
ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف من الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع
فالواو اولى قال الكسائى ان كان الالف الثالثة المنقلبة عن واو فى كلمة مضمومة الاول
كالعلى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء ولئلا تثقل الكلمة بالواو فى الحرف مع الضمة
او الكسرة فى الصدر فحمل مثل هذا الالف وتثنيتها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو
واوا اشهر قوله والا فالياء اى وان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما
بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زايدا عن الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى
والمرتضى او عن ياء كالمرمى والمرهى والمستسقى او زايدا عن الثلثة زايدا للتانيث كالحبلى
والعوى والحلمى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف
الالف الزايدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والواو والياء كما فى حبارى وقبعثرى ولا
باس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثالثة
فى المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف فقط حتى تقلب ياء اذ هو شى لم يستعمل واحده

قوله والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان

الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء
او مبدلة عن واو او ياء ككساء ورداء او اصلية كقراء لحذاق القراة فالتى للتانيث تقلب فى
الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى
من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء لوقوعها بين العين فيها لغوا فى
الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين
فى الثقل وربما صححت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف

لان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلها لا يقلب الفا اذا كان بعدهما الف كغزوا و
رميا وغليان ونزوان كما بحث فى التصريف اى كتاب الله

قال او اولى لعل اللام للعهد والمعهود هو قال البعض اولى لخفة الالف الاول
اولى لخفة الواو من الياء

البحر ظ

فى الاصلية بناوها فى النسب همزة وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاوهما
همزة لانهما بين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة اصلية والاخرى
عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها
اولا من ابدالها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق بالاصل
فتشبيهها الى الاصلية بعيد واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب
نسبتها من الاصلية لابدالها من اصل وقد تقلب من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائى وانما صححوا ساوى لانهم انما يعلون الواو والياء المتطرفة بعد الالف
الزائدة همزة وكسائى وكساء وردوا فى النسب اما ان يصححوا الهمزة او يعلوها واوا وهنا
لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ساوان والالف والنون ههنا لازمتا
كما فى مذروان صاساان كسماء وعماء وجاء حذف زايد فى التانيث اذا كانتا
فوق الاربعة نحو قاصعاء وجمعان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما
حذف لامه احتياطا فان كان المحذوف رد فى الاضافة وجب رده فى النسب ايضا
وهو اب واخ وهم وهن لاغير فتقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل
ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام فى النسب كما لم يرد فى الاضافة وانما ينبغى تقلب فاوه
ميما كما فى الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مالى لان ذو لازم الاضافة
بخلاف فم فواه ومتحصن من الحذف لامنه من التنوين وقد جاء فى الشعر فموان
هما نفثا فى فى من فمويهما على النابح العادى اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض
منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعيدت على لامه الواو والهاء [illegible] فلا يكون
اذن ضرورة وقد جاء ذوان وهو ابعد ورد لام ذات فى النسب الى لام ذو وقالوا
ذوا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما غد ويد ودم مما لا يرد لامه
فى الاضافة فلا يرد ايضا فى النسب نحو يدان ودمان وغدان اما يديان فى قال يديان
بيضاوان عند نحكم فعلى لغة من قال فى المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان
قال انا على ججرج محنا حرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهرى لامه واو وانما
قالوا دميا بدى كرضى يرضى من الرضوان ولعله ذلك لان ذوات الواو اكثر وقد
دميان شاذ عنده وقال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى
ودلاء ودلى ولو كان كما قال لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى
لانه لغة فى دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه
ياء فدميان شاذ عنده قال والدليل تحركه عينه بنسبة على دميان قال الا ترى ان
الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله فى قوله ولسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن

على عقابنا سعطر الدما قال فان قيل قد جاء مدمان كدعصان نعم ان يد ساكنة العين
اساما فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ان يقول دما
لغة في دم كيدى والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا
يحكم بالحركة الا بسبب ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل السكون يد فعلا متحرك
العين لقوله يا رب سار بات ما توسد الا ذراع العنس او كف اليدا فاما ما حذف
لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما معوض كذلك فلا يحذف
الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا لما حذف مع التنوين لان هاهنا وان اجتمع
مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لا يلتقي مع التنوين في حال النصب نحو رايت
قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وياء التانيث
الا في خصيان واليان انما يحذف النون للاضافة لما مر في اول الكتاب
انه دليل تمام الكلمة وقد اسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما
دم والقتل بالحر اجدر بروي اما جر بالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة
كاللذا وما رفعا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في
خصيان واليان اعلم انه يكون خصيتان واليتان على القياس انشد ابو زيد
ما بال عيني كالشعيب العين ترجف رواب البكي وسطاه او قال بلى ابن الحجاز وخصيتاه
الى فزارة من فزاز فاما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه
لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي
لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان ليس
خصي والي بمفردين لخصيان واليان بل مفردا هما خصي والي في التقدير و
مثنا خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات
الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال ترى الماء ادحاح الرطب وقال كان خصييه
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير القراءة لا تحذف التاء منهما
وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل
استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزءان الى متضمنهما فان
كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية
قال كانه وجه تركيس قد غضبا والاتنان معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين
ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم
في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا
ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الجزءان المضاف جزء المضاف
اليه مع عدم اللبس لترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس

لم يجز ان التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء في قولي فلقت عينهما اذا قلعت من كل
واحد عيناً واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فان المراد ايمانهما بالخبر والاجماع و
في قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة
التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق
سيبويه بين ان يكون الاول متحداً في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما
استدلالاً بعموم قوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق ما هو مذهب الكوفيين ان الجمع
في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وهي المشاهدات وقد جمع بين اللغتين
من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان حذف المتضمنان بالعطف اختير الافراد على
التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف اليه
وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو رأيت
غلامي الزيدين ثنيته المضاف واحده وان امن جاز جمعه قياساً وفاقاً للفراء و
يونس خلافاً لغيرهما فانهم يجوزونه سماعاً نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا
يكون للفرسين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا لفظه ثان ومعناه شائع
يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نعم مسلما احسانك واعجبني وكذا الوصف والا
ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين نحو لعيني لا ينام اي عيناي وقرب منه وصاي في دوص من الجزء نر
توقد وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو
وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه السلام المؤمنون كنفس
واحدة من قيام المفرد مقام الجمع وقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خمص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل
التي الى اقامه لتكرير الفعل مقام نفسه الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله
فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الوصفاء ثلثة
فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين
لتمرن السنتهم عليه وقد يعبد تسمية جزء باسم الكل فيقع الجمع مقام واحده
او ساه نحو قولهم جب مذاكره وبغير اسيب الصايس وقطع الله حصاه فيكون
ليس اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابون فيهما
ما علمته وقال للاصح الحي اوباد او لم يجدوا عند السوق في الهجار جالس ولا يجوز
مساحدان الجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فخرج نحو ركب السمح
وكذلك نحو ما دل على احاد يشتمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر وكل
واسم الجمع كرهط ونفر فالعدد وعشرة فمعنى قوله بحروف مفرده تغير ما

يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرده ذلك الدال عليها مع تغيير ما في
تلك الحروف اما تغييرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحروف كمسلمون او بالحركة
كاسد في اسد او بهما كرجال وعرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اي مع
تغيير وهو حال بجيء من قوله حروف مفرده اي كاسم مع تغييرها ودخل في قوله بتغيير ما جمعا
السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغير الكلمة
بهذه الزيادات الى معنى اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع
نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف
مفردها وغيرت بتغيير ما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو
ركب في راكب وطلب في طالب وحامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها
من لفظها كما رايت اخذت راكب وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب مفرد وان
اشتركا في الحروف الاصليه وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد
لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وحويمل وايضا لو كانت
جموعا لردت في النسب الى آحادها فلم يقل ركبي وحاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز
عود ضمير الواحد اليها قال لها حامل لا ابتذا الذيل ساهرة وقال مع الصحب من احاط
محفل ويخرج اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمره
او بالياء نحو رومي وروم فان قيل اليس آحاده واحدة وغيرت حروفها بحذف التاء او
الياء قلت ليست التاء والياء ولا ذو التاء والياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في
اسم الجمع وزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات
فان اكلت تمرة او تمرتين وعلمت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل
ولا رجلين وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كحامل وباقر و
ركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب
او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو ابل عنده مفرد واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان
ليس لهما واحد من لفظهما فلما يجمع اسما فا نحو ابل وابلات وانما لم يحك لمثل ابل وابلات مفرد
بالتاء اذ ليس لها مفرد متميز عن غيره كالمعتاد والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس
مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهور
الغير كبسوه ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وبينه وبين واحده تمييز اما بالتاء
او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع
ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وبعض الفرق من الخيل ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا
ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع الخاصة كما هو المصطلح لمعنى الجمع

من لغة لا وزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وكوعباد ومدد وعبابيد خاصة بالجمع
وكونه مشهورة فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجمع فيقدر لها واحد وان يستعمل
كعباد وعبدو نساء كغلام وغلمة وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو المذاكر في جمع المذكر
ومحاسن في جمع حسن ومساوى في جمع سوء وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا
فكان واحدها مذكورا ومذكار ومحسن ومسوء وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في
جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطريف الذي لا يحكى عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد فان لم يكن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس
كالتمر والعسل وان بني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر بغير هجان بمعنى الابيض
والفلك والدلاص يقال في المثنى هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد
كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر الحركات والحروف غير حركات الواحد و
حروفه المقدر واما الوصف الذي كان في الاصل فلا يثنى مصدر نحو صوم وعور فيجوز ان
ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال الله تعالى حديث ضيف ابرهيم المكرمين
وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة النقل الى انهما صفتي فيجمع فيقال
رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا يلحقه لانها لا يلحق من الصفات
الا لمنوط وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس
اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين والاشتراك بين الواحد والجمع لا يكون
وفلك لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي الجمع كما بل لوقوعها على الواحد ايضا ولانهما
كانا في الاصل مصدرين اذ لم يستعملا مصدرين بل صارا اسمين ان الطلقا على الجمع لما ذكرنا مثل
قوله وهو صحيح ويكسرها الصحيح للمذكر ونون تثنية المذكر بالحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها
كسرة حذفت فتستثقل فتحذف وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون
قيل وقد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف آخرين و
يمكن ان يكون مثل النون مضعف الاعراب اي عانيف قوم آخرين ولا بد المفرد في جمع
المذكر السالم ان يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا
او مقصورا او غير الصحيح ذلك فما هو غير ذلك فهو في حكم الصحيح كظبيون ودلوون
في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك يضم قبل الواو ويكسر قبل
الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاني القاضي ومررت
بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع في حكم الطرف لعدم لزومها فحذفنا فالتقى ساكنان
فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد وضم ما قبل الواو
لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقي الكسرة مع سماء الواو بعدها لعسر النطق

بها ولو قلبت الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا نحو
مسلمي قلت ذلك الياء للاضافة التي على سرف الزوال واما في النصب والجر فحذفت
الياء وبقي الكسر على حاله يكون بالجمع بعدها ولم يحذف في المبني لانها سعى كما ذكرنا
قبل الف المبني وما انه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان هو
المقصور حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيون
والعيين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيهما لانها وكون
اولهما حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلا
اخونك بخلاف فانك تقول فيه اعلوا اخونك واعليهم فلا تلتبس واما لان فتحة الواو و
الياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما
او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى بالطرف نحو غزوت ورميت كما ترى في نحو
وعلان فاذن لم ياذن ذلك في الطرف مع كون المفهوم في غزوت والياء المكسورة في رميت
في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سروت وعوت فما ظنك بمثل اعلون
واعلين مع لزوم واو الجمع وياءه بل ثم مثله في الوسط نحو حول وطويل وعيبود و
بنو والكوفيون يلحقون الالف الزايدة بالمعوض جدا فيقولون العيون بضم السين و العين
بكسرها وشرطه ان كان اسما مذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا فيه مع المونث مثل صبور وجريح
ولا بتاء التانيث مثل علامة قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر
السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان العلامة
في جمع المذكر وانما ذكره لوهم من يظن ان جمع المذكر السالم للقرب الذي يطلق على الشي
وان لم يكن بحسب معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال لجمع المذكر لغير جمع المذكر او الرفع
وهو من يذهل او يظن ان طلحة علم عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين
ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشي لان طلحة وان
خرج بقوله مذكر يخرج بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر
اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسمين لرجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اسما وخرج نحو طلحة وحمزة واعلم
ان شروط الجمع المذكر بالواو والنون على ضربين عاما للاسماء والصفات وخاص باحد
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة
في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا
والطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
والحمرات كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذي قالوه مخالف

للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقى مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذ
والتانيث وان حذفت كما حملوه وحذف الشئ مع عدم ما يدل عليه ويعلل عن الظن
انه جمع المجرد عنها اكبر بجمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة
نحو نسابون وعلامون ولا يجوز اتفاقا فان قاسوا ذا التاء على ذا الالف فليس لهم
ذلك لان الممدودة تقلب واوا فهي صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون
التاء لتشابههما في الفعل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة
قبلها دالة عليه وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة حذف التاء فلزومهما الكلمة
فكانها لامها وذكر ان المازني يجيز نحو ورقاء دون في الواو ولاجل الضمة قال الرافي
هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو
اعلوا القوم ولا يجوز الهمز فيها اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما
يجئ في التصريف واذا سمي باحمر مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجوز زيد اذا
سمي به مونث ان جمع بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر
وان سمي به مونث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي
العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس وطويل بالواو والنون وقد شبه غير ذوي العلم بهم في
الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى طائعين وقوله
وظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون
وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى ان يقول يعلم لتشمل نحو قوله تعالى فنعم
الماهدون اذ لا تطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من انتساب الجائرة
على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون
لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما
من تغليب ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العقلاء الوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح عن جمع التكسير
الذي يكثر التصرف في الاسم باعتبار اعادة اسلم للجمع الوهن بالمجموع بسبب زوال
التعريف العلمي كما مضى فيجبر التصحيح كما جرى في نحو تكون وكدون ولهذا يشارك باب العلم
المجموع هذا الجمع وباب كرون وجواز جعل النون معقب الاعراب واما الوصف
فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معملا عمله مصححا بتصحيحه كما تبين في
التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع
كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف
واوا وان كانت واو الفعل ليست واو الاسم حرفا وليناسب الواوان فنحو قام رجل كا

سعادوريس دهندهم

ويعدون غلمانه كما في يقصدون غلمانه فالوصف الذي يجمع بالواو اسم فاعل واسم
مفعول واسم المبالغة الا ما استثني والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو
رجيلون الا ان المصغر مخالف لساير الصفات من حيث لا يجري على الموصوف
جريها ولهذا لم يجز لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين
كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا يدل على موصوف معين واما
المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه
وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر
عدد قبلهما كما تقدم فكل صفة يدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات
الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه لا يذكر قبله
فلما لم يعمل في الفاعل فهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال و
غير ذلك واما الخاص من لم يكمل شروط الجمع بالواو والنون لسان العلمية وقبوله
تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء كما ذكرنا وقبول تاء التانيث يخص الصفات
فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه وانما
اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان نفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء لما بينها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام
والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان لفظ الاول لم يكن يقوم والغالب في الاسماء
الجوامد ان نفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كالعير
والاتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكره ومؤنثه كبشر وفرس هذا
هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى
وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة
لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلهذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى
واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني
نزار حلائل احمرينا واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات
بناء على جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل
فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء والعلة ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في
الفاعل والمفعول مع انه مساو في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما
لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون
كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون
لقولهم سيفانة وقال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان

لا يلحقه التاء فنحو ماته وسعاته كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع
حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة
بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما اندرت عدوه حملا على صديقة ومسكينة
حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز
في المونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس الاسماء كما قال سيبويه
ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه
يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال في المذكر صهصلقون وذلك لاضطرارهم اليه
اذ تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه قوله شرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة
وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله فمذكر خالٍ من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه
مع انه لا معنى اورد لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما
فيكون جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول
دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقايلة خولان فانكح
فتاتهم وهو جايز عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكرا او
ليس في الجزء ما يحمل بمعنى المصدر والثالث ان الفاء للشرط المتوسط بين
المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد
ان لست بكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير
فهو حصول مذكر نحو قوله ولا مستويا والضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله
شرطه مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا
مستويا فيه مع المونث اسخف من الاول لان مستويا عطف على فعل فعلاء فيكون
المعنى وان لا يكون صفة المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا
الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا استويا فيه المذكر مع
المونث لكان شيئا واو وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ كفارين وسنين
وقد تحذف النون للضرورة كما في المبني ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة
العشيرة وربما سقطت قبل لام ساكنة احيانا كما جاء السواد انكم لذايقوا
العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب
المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها اللذون
قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي يرهبو عند البصريين
جمع ابني وهو تصغير ابني مقدرا على وزن افعل كاضحى واحدة ابناه كما ان
واحد اضحى اضحاة فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون
هو جمع لابنو وهو تصغير ابن مقدرا او هو جمع ابن كما قيل في جمع دلو فهو عندهم

شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يستعمل مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كما حكي
وازمن فجبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه اسم تصغير ابن بجعل همزة
الوصل قطعا، قال ابو عبيدة هو تصغير هين على غير القياس ومنها وهيدهون
وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع وهيده
تصغير وهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر اسم مصدر لا كما حكي عند البعض
فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني جمع تصغير
المكبر مقدر وعند الكوفيين جمع ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون
كالدهيدهين ومنها ابو فانه جمع لو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان
الخير على ظاهر ما فسر قوله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ ولا
يكون علما منقولا عن جمع منسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب
اليها علي ككرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علي
وليس المنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيجوز
يكون التقدير في قوله تعالى مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف و
منها العالمون فانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب
لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان انه يدعي فيه الوصف لان العالم هنا الذي تعلم منه
ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه
ليس بصفة ويجوز ان يحمل وكذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما مع عدم العقل
وفي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيال فانما جمعوا بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى
تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام
الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة و
يجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير
وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما
حمل على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها
قولهم بلغت منا البلغين والدرحين بضم الفاء منهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء
وكسرها وكذا المعكوس كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم كسب عزين يحتمل ان
ان يكون من هذا وجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي هو ممن للعرب هاء
الباس معرا او ابل بكت الجموع شبهها على انها ليست بجمع سلامة حقيقة فقالوا
في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل وفي المثل

هذا السنه كسروا عين عشرين وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر
كالعلون وبرون وليس بطول واذا الظنون والكرون لم يسمع فيهما التغيير كالعصى
والماس والعسى والرسى ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء
قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت بكسرة ايضا كرة ورقى ولدة ولدين وفيما قلب الفا
كالاضاه والعاه لكن يحذف للعمر نسيا حتى تصير كالسنة فيقال اصون وقسون ولو
اعتبرت لانها لقيل السون فانه مفتوح العين بدليل سنوات والعصوة والاموة
لكونهما مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد به الدوسا ولو اعتبر اللام
لقال الدوس كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه
لما حذف لامه في المعرو نسيا لم يعتبرها في الجمع وربما هذا الجمع في المضعف ايضا كما
ومرن وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها وقيل وقد جاء آخره في الواحد
وقيل لا يجي ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة
جمع ما حذف لامه الحق لكونه لما او فاو هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما
ذكرنا لكونه خاصا بالعقلاء لجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف
لسنا قالوا اما حرون واورن فلما لحقها من الوهم بالادغام وبعضهم يعول
للبعض المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل احدهما في التضعيف كما في تقضي
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي مات على خلاف القياس معتقب الاعراب
تنبيها على مخالفته للقياس فكأنه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر ويدخله التنوين
ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا
مردا وقال وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت راس الاربعين وقال
عداتُ الريح صاحبة الذين وقال وان لنا ابا حسن علي اب وعم له نسى و
يلزمها التاء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر من باب العلم واكثر ذلك
في الشعر هذا قبل العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب
الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب
صار مقتوون كمصطفون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف بدل من التنوين
ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق حكيا جميعا رجل مقتوى
ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المرأة والمراتان و
النساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث
مع كونه في الاصل جمع المذكر مخالفة للجموع وذلك من بلد اوجه كون النون
معتقب الاعراب وحذف ياء النسب في الواحد وهو مقتوى والحاق علامة
الجمع بما بقي فيه وهو مقتو ونحو عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا

فقيل معنى والجمع على معنون كالاعلون لا على معنون وانما قلنا ان واحده معنى المحذوف
الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه
مكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه تاء النسب ويجوز ان يقال الاس
ومثل معنون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وحكى ابو زيد
في معنون فتح الواو وقيل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو معنوين وذلك
ايضا لتغيره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير
غالب للمونث في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد
وهندان ضاربون وكذا العقل والضبعان نحو كان زيد والجمل مسلمين وشذ ضبعان ن
في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان وفعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب تقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي
من حروفه الاول للتركيب وان لم يكن حروفه الثاني سببا كبعلبك ومعديكرب ثني وجمع
نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين كالكلمة معرفة والتثنية والجمع للجزئين واما اللذان
واللتان وذان وتان فصيغ مستأنفة وان كان الثاني سببا اما للتركيب كخمسة عشر
او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة
عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط
شرا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا شاب قرناها وذوات
شاب قرناها لان الجملة تحكى حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يقول في
المثنى والمجموع على صيغ المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين
وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاسامي و
المرذحين في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني فكذا يلزم
نحوه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما
في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا
مناف وعبدو مناف واذا كان كسر جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك
في ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين واما نحو ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا
فان كانا للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا او ابناء كذا وذوو كذا وان لم يكونا للعاقل
سواء جاز لموسرهم كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنات اللبون وجمل ذو عثون
وناقة ذات عثون او لم يات موسره على ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على ذوات
كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة في الجمع المونث على ما يجيء كما مر من قولهم
الامام مطس وحكى الاخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش وهو

شاد الابيات كذا وذوات كذا وحوسات عرس في ابن عرس المونث المجمع اخره الف وتا

قوله المونث اى الجمع المونث السالم فلا ينتقض حده بسلقاه لان قوله قبل وهو صحيح
ومكسر والصحيح مذكر ومونث بين ان المونث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيرها وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله لتدل على ان معه اكثر منه و
الاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان كزيادتي جمع المذكر وانما خص
الزيادة بالالف والتاء لانه عرض له الجمعية فناسبه غير حقيقي وكل واحد من الحرفين
وقد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والحمالة والضاربة قوله شرطه ان كان
صفة الى آخره شرط الى المونث اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف
جمع مطلقا اى لا يشترط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المونثة
بتا مقدرة كهند ودار وشمس ودلو وعقرب وغير ذلك من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشما
ل الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا
الجمع قياسا من الاسماء المونثة الا العلم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كعمرة وسلمى
وحمراء او مقدرة كهند او ذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة
او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتحريجات والانطلاقات ونحوها للفعال الواحد
كرامة وتحريجة بناء الوحدة لا الاكرام والتحريج وجمع المجرد اكارم وتحاريج عند اختلاف
الانواع فالاكرامات كالضربات والعملات والاكارم كالضروب والعمول فلذا
تقول ثلث اكرامات وتحريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكارم وتحاريج
اذا وصفت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي
كالبشرى والحمراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تذكيره
وتانيثه واذا لم يات مكسرا ولم يجمع جمعه بالواو والنون كالانات والسمآت الى اخرها
وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من
الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا
كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره وعند الفراء هذا القسم
ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم
جوالق واما بوانات مع بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وجمالات وصوا
وبيوتات فلا يقال اكلبات لتوهم اكالب وان كان المونث صفة فلا يخلو من ان
يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كربعيات وعلامات اولا كضاربات وصلمات ونساءات

الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا يجمعان بالالف والتاء حملا على مذكر
يهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون كما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات
وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا
كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى سميت
به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية
اصلية الحروف لم تجمع بالالف والياء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح
وصبور وساير ما يستوى مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع
بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق وطامث فرقا بين ما جرد من التاء وبين
ذا التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضميره
جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء اما
المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحاق علامة الجمع المؤنث اياه بل جمع التكسير
نحو حيض وحيض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامات سواء اشترك
فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة
الصهصلق والمرأة الجلس جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال النسوة صهصلقات
وجلسات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا
حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجالات سجلات اى صحيحات وسبطرات
اى طوال على وجه الارض وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وجبيلات وكتيبات لان المصغر
فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث
لانهم قصدوا الفرق فيهما بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل
كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله ان كان صفة
وله مذكر فان يكون فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتداء الذي هو بشرطه
والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتداء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث ان
كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن التاء كحايض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو
والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوى
فيها مذكرها ومؤنثها كجريح وصبور وساب شاذ ووجهه ان فعيلا قياسه لحاق
التاء في المؤنث كبديع وسبد ومعتد وسب وجمع منه ايضا الوصف ذو التاء
الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ونكحة وعلامة ومعطاة ونحوها ولا يجوز
لانه لا يجمع بالالف والتاء ونقول في جمع ست واست ستات وهي جمع اصلهما لان اصل
الاصل ستة كان سوة جمع اصل ابن اى بو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا
اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بعد حذف اللام واخوان جمع اخ على حذف اللام نسيا

والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء وورد
اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وسموات في هنة وسنة وضعف
وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع الا بالواو
والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وسعة واما
مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمائات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات
واما مضموم الفاء فلم يرد فيه الرد كسهات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات
وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم
وجاء في اثنا ثنتان واسنانا ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عوضا من اللام كالياء المحذوفة
وكالواو والنون في كرون وسنون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف فيها
اللام المردودة بمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال تاء الجمع لا ينفتح
في موضع وفيما قال نظر اذا المعنى سمعت لغاتهم وانظروا اسنانا الجمع وحكى الكوفيون في
غير محذوف اللام اسماء صلى الله عرفاتهم بفتح التاء وكسرها اشهرها فاما ان يقال
انه مفرد والالف يرد منه مذكره وهو العرق او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا الا
اذن كالنون مذكر له جمع مذكره وهو العرق وجمع بالالف والياء وان كان الصنف
تذكره في حسم التعريف فيمول لكل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او
ظاهرة كدعد وجمرة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة
وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه كالنمرات والرعدات والزم في جمع لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين
فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما الزم التاء في لجبة
لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء
في لزوم التاء كجفنة وصحفة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا للاسماء و
غلب الفتح في جمع ربعات لتحرك بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل
اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح
العين ولا يقاس غيره نحو صعبات وصعاب خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما حقه
الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة اتستكرعون احشاء قلبه خفوقا و
رفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات وحيريات سكون
عينها وقد يقاس عليها قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا في القياس ان يقال في نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة
كما يقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة والاصل في الاصل اسم دخله معنى
الوصف فقيل في جمعه اهلون واهلات وحلوه الياء فقالوا اهاليه قال واهله و
وقد يترهب وردهم واشهم في الحمد جهدي ونالى اي جماعة مستاصلة الود

فيه

نظرا الى عروض الصفة و قد
جمع كهلة كهلات بفتح
العين صح صح

وقال فهم اصلات حول فلس ابن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال
اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وبلغة هذيل العين المعتلة كجوزات
نحو عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا بين وكان الصفة
بالسكون التي لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت
اصلى على منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين اسما لا وانما لم
تعل العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل لان العروض الحركة في الجمع
كما لم تعل واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة في الجمع واما فعلة
بضم العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم
مع الالف والياء كعدات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا بالواو وكسوة
فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات
لانهم حملوه حملا للفتحة على حرف العلة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات
والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كالحلوة فلا
فالاسكان لاغير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح
والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات اولا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في
فعلة وان كان الكسر اخف لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كان اللام ياء نحو كلية
امتنع الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه
ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام
في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنث كهند
فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو عدات وان كانت
معتل العين ولا يكون الا تاء اما اصلية كسعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه
الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وان كانت اسما صحيحة العين
فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع
الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص عليه المبرد كرسوات
ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع
فمنعه سيبويه لعدم فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي في حروض
الكسر وقياسا على خطوات والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها
في المكسورة الفاء صحيح العين او معتلا الا مما سمع كخطوات قوله جمع التكسير ما تغير [illegible]
[illegible] لا شك ان صار كلمة اخرى غير التي كان كما ان الثلاثة اذا ضممت اليها
الاسم صارت عشرة ويكون الجموع الاول وهذا هو التغيير وقد يعتبر ايضا
في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع والمعلل بل التغيير فيه لظهور
علامات التانيث الملحقة فيه ولا يبقى على حاله الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد

التكسير

كجفنات وبيضات قال الوبيضات لغة مسلوبة وتوجد في السواد صح

[illegible]

آخره م

جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده الا بالحاق علامة الجمع وجمع التكسير ١
ما غير بغير ذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات
بفتحها واسكانها فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها للفرض و
ان لم يحسب نحو ثمرات ساكن العين قوله وجمع القلة افعل الى آخره قالوا مطلق
الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحداين دا خلان
وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة
وفعلة وزاد الفرا فعلة كقولهم هم اكلة الراس اي قليلون يكفيهم اي يشبعهم راس
واحد وليس بشي اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة
ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا
استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشي اذ مشابهته لا معنى
مشابهة شيء بشيء لعطاء الاعطاء م
ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان
فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة
والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ١
التكسير الاربعة بالقلة لغلبة استعمالها في غير الثلثة الى العشرة واختيارها
فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم ان المراد ان للاسم الا بناء جمع قلة كارجل
للرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه
لما لم يجمع الا جمعة واحدة كاحاول ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود
اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في
اسما نعالهما المصدر جار على هذا الفعل اي اصله وماخذ اشتق منه فيقال في
حمد حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا لا يجري على ماضيه ويقال الاسم جار
التبتل
على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك
الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى ان
الحد عن الالفاظ المشتركة وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما استعمل اليه
من المعنى ولو قال اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية
فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه
موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا
حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل
واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه نحو قعدت قعودا والعامل

قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل
على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل وان احد المتقدمين
من الآخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم تضرب فانه لا دليل فيهما
ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان
يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة الثلثة الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل من نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا الاتيان بالفعل على وجه اخف فوضعوا الفعل الدال بجوهر
حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا فاذا
انتصب بلفظه او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل احتراز
من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس قوله وهو
من الثلاثي سماع ومن غيره قياس يريد ان ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين
في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فبابه قياس كما تقول مثلا كل ما
ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل
وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويمكننا ان نرتكب قياسا واحدا لجميع
الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي وزيد قبل آخره الف فان كان قبل
الآخر في الماضي متحركان كسرتا اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال
وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت
الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال وافعنلال اذ اصل ماضيهما
افعلل وافعنلل وسعاد وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان
كيفية مجيء المصدر قياسا لمن تقول له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل
وفاعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعالة ومفاعلة وتفعّل واما
فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس اي اصله قيتال ولم يات في
تفعلل وتفاعل واما الحق بتفعلل من تمفعل وتفيعل ونحوهما الاختلاف القياس
كالتفعلل والتفاعل ويعمل عمل فعله مطلقا ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له من وجود محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض
المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه
الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان
يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ
معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا
يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فتقول اذا قصدت بيان زمان الحدث

زمانه

وتعلا وفاعل وتفعل

وقد استعمل معمولا عليه ولا يضمر فيه
ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز
اضافته الى الفاعل وقد يضاف
الى المفعول واعمالها باللام
قليل فان كان مطلقا فالعمل
للفعل وان كان بدلا منه فهما
مر

الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم ١
به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر
صيغا اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب فى الضرب او تغييرها مع الحذف
كاستخرج فى استخراج او تغييرها مع الزيادة كنضرب واضرب بحيث يدل الصيغة
بنفسها على الازمنة معينا ويقتضى ذكر وجوب ما قام به الحدث بعدها فيسمى
تلك الصيغة فعلا مسندا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى وجوب
ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء
ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند
المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه الاخر فيسمى تلك الصيغة مبنيا للمفعول وذلك
المذكور بعدها مفعولا لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد
ازمنة الحدث الثلثة معينا وذكر بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن
التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
فى الاغلب لانه امكن المجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلنا فى الاغلب لانه
امكن فى بعضها ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طرحا للباب
كاضرب وتضرب والمكنه لما كان لم يمكن ...
فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد
وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل ولسائر اللوازم
صيغة مشتركة بينها اهتماما لمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره
من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول ووضع علم
ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين اللوازم الحدث سواء تقدم على
سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها
كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذ تأخر المرفوع
عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم
وصل اولا الفعل
المفعول وحده او على الفاعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال
ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده للتوسع فى الكلام فقط وفائدة تقديمه
على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله
فاعبد اى لا دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به
نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل
ان وضع الفعل ...
اتصل به او انفصل ... بهذا التطويل ان اصل ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور
بعده لفظا بخلاف لفظ المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ فى اللفظ
وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقديم
على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس

موضوعا لطلبه كالمصدر ولكنه عمل في غير المسند اليه من المعمولات التي لم يقم مقام الفاعل تبعا الا قتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي كان بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل وضعي وطلبه المنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي يقدر الوضع على العقلي وازال الحكم لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدوث لا الى ما قام به فلم يطلب اذ ن في سطوره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في سطوره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عملها ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة الحال والاستقبال ليحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة المعنوية ايضا ولزوما المسند اليه كالفعل وجواز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في الاضمار المسند اليه كالفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان يلازم عمل الفعل ولا يلزم ذكر المسند اليه بعده ولا جاز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حرا ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فتادى مشابهته لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسم الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لو الزم المصدر ذكر المسند اليه بعده واحدا للازمنة الثلثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احد الازمنة مع ذكر المسند اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل

وكان حق من الاشياء ان لا يعمل في الفاعل ~~والمفعول~~ ولزم عليها في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما النصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في باب الاضافة

اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا للتأكيد
ولا للنوع ولا للعدد وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل
اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولهم ضربة
ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان
والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان و
ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديدا لكونهما اكثر واشهر
استعمالا منهما وتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر
تقديره اذن بان قيل لانه عند العمل ما ولحرف مصدري مع الفعل
والحرف المصدري موصول نحو معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو
صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات وكذا
لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان
امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا معدودات
اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول
مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور
كما في المفعول معه هذا ما قالوه وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان
ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال
الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال تعالى معه السعي وفي نهج البلاغة فلت عنكم
نبوته ومثله في الكلام كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء
حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه
لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من الفعل
كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك يتعلق بمعنى
النفي اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ولا يعمل فيه مجنون وكذا قوله
لم اك لما سلت لاهتك بترك قيامي واللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا
يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حديثي عنها وكذا نحو زيد كون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله

تعالى وذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النفخ ويجوز ايضا
الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل كقوله تعالى ايا ما معدودات
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في
الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب
وهو انه لو اضمر لاضمر المبني والمجموع ايضا ولو اضمر في المثنى والمجموع لجمع له
المصدر وثنى والا لالتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو
ثنى وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يوتى
فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احديهما وهو مود الى اللبس
ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل
هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما في
تثنية الآخر وجمعه جمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى
ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه قال
المصنف وانما ذلك لان التزامه يودي الى الاضمار فيه اذا كان الغايب متقدم
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان
يمنع القياس لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره
قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول به وهو الاكثر لانه محله
الذي يقوم به فيجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن
جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد بدمن حيث العقل
لان محله الذي يقوم وجاء ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاول
قالوا والاضافة الى الفاعل جايزة في المصدر دون اسم الفاعل وليس اقوى
اقسام المصدر المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون
الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها
بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل بعده
صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشئون وكيف اد
بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان تاول بفعل مبني للمفعول وذلك
مع القرينة المعنوية الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور
تابع مرفوع نحو اعجبني اكل خبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده
رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل

مضراط

ضافة

٤ العمده

استعماله لتعذر دخول اللام على ما بعده المصدر والعامل به وهو الحرف المصدري في
ليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما
التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا
مشابهة الفعل قيل ولم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في
فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر بالسوء
على البناء للفاعل للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو
متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر
المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت ولم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على
هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه
قال لا استعمال الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قالوا ويكون
منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فنصب المصدر
لعوده القرينة الدالة عليه قوله فان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
وان كان بدلا منه فوجهان انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول
المطلق بان مع الفعل المطلق سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاضمار لا
فيجيء الكلام فيه وهو قوله فان كان بدلا منه فالوجهان اعلم ان المفعول المطلق
لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول
المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل
منه لم يجز ان يجمع بينه وبين مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما يجز
ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل
حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو
ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا التاويله
بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى
الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر فعلى مذهبهما
يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بمعنى ان وهو المانع من تقديم
المعمول على المصدر لا واما غيره عامل قال المصنف وان لم يكن الفعل حذف لازما
كما في ضربا شديدا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر و
والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف

والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان الفعل يراد ان يجهر على البناء للمفعول

مضمر

لما

واما ان كان واجب الاضمار

١

او جايزا فيه خلاف هل هو العامل لقيامه مقام الفعل ووجوب حذفه كما هو ظاهر
كلام السيرافي والاندلسي والاولى للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقايم
مقامه حقيقة بل بمكن للقايم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر من العمل كما
يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل
الافعال ومن ثم يزيل الموصف سلبهما عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه
المصدر عليه وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل
اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر وحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا ل
الجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد
قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف
البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا
في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاز ما يوهم الحمل على المحل اضمر
له ناصبا او رافعا اما فعلا او مقوما من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل
هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما
يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
والظاهر حركة بنا كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله
طلب المظلم حقه المطلوم انما ارتفع المطلوم لكونه فاعل حقه اى علية المظلوم
بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر
مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثانى اسم العين مستعملا بمعنى المصدر
كقوله اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطايك المائة الرتاعا اى اعطايك
والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى
غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوى فيه المذكر
والمونث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا
محذوفى المضاف اى ماء ذو غور ومن ذوات هواكا وفي التقدير الاول لما
كان ذا الحدث بجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل الخ
ما اشتق من فعل اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا
وحدثانا والدليل على انه لم يرد به الفعل ضرب يضرب وان كان مذهب السيرافي
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن قام الاولى
لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

ان تعال الحمل لما لم يجز اظهاره

على اللفظ

منويا

لغة

فخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة
المشبهة ولا يشتمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد متمائل عمرا او ما متغر بني فلان
او متبقد عنه ومجتمع مصر لان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول
لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث ولا يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى فضيق
وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ما هو
على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشاحب ومغور
ان قصد الاستمرار فيهما عارض او وضعها على الحدوث كان قولك الله عالم وكاين
ابدا او زيد صايم النهار قايم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد نحو اخرج ويخرج
كا لمصنف وبه سمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة
الثلاثي فجعلوا اصلا لباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر
لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الفاعل الاسم على وزن الفاعل بل
المراد اسم ما فعل الشيء ولهذا يقال المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال
اسم المفعل بل لو قالوا اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الشيء كالمنكسر والمتدحرج
والحاصل والصاحر لان الفاعل فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والمخرج والمستخرج لكان احسن قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي
ذا الزيادة والرباعي المجرد ومتشعبه الرباعي فيكون الجميع على وزن مضارعه المبني
للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسرها قبل الآخر وان لم يكن
في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين
او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو
اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع وقد استغني عن مفعل
بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي
افلس فهو ملفج فالواو وقد جاء اي فرصه فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق
وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتابل وناسب اذ لا يلزم
ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه
الفعل فليشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن
المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي آتيا والاولى انه من اوتيت الامر اي
فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة انما اشترط الحال والا

ومنه قوله تعالى وارسل الرياح لواقح على بعض الناء، ولا ...

والاستقبال في العمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لانه
لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته
للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه
مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما
لهما والعمل منهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما
قايما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها
كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط في العمل اما تقويهما بذكر ما وضعا
محتاجين اليه وهو ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع
والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث ما
غير المختصة بها بعضها قيل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام م
وحرف النفي وهو بصاحبه المبتداء اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل
نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه و الموصوف
نحو جاني رجل ضارب زيدا وذي الحال نحو جاني زيد راكبا فرسه وقال ابن مالك
هو حال كونه خبرا للمبتداء وحالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر وفيه
بكلف ما لاسيما في الحال فان مجيء الحال عاملا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما هذا هو الثاني و
الاولى كما قال الحزو لي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل هل ضارب
الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب اخواك ولا ضاربا زيدا وان قايم ابواك
وقد يكون النفي غير ظاهر بل هما ول به نحو انما قايم الزيدان كما مر في باب المبتداء
قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان
معه لا فمعمول بفعل مقدر يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده فما يكون في المعنى مفعولا كو
ضارب زيدا امس وتكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا
يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا يعمل الا في
الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل
فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال
والاستقبال سواء وتمسك بجواز زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيدا امس
كريما قال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ان يقال انما نصب اسم
الفاعل المفعول الثاني بضرورة لا يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول ول
فالتوسع في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل تاد ولا يجوز الاعمال
من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع

من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه
درهما كقوله ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال
اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا
طاب زيد امس قايما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز
ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي
بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا فلا اضطرار ههنا في نصب عمرا الا ان يحمل التابع
على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان يقدر نفسك
كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان
بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكاشح لا نحو رايت الالفاظ قال جار الله
ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما
في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال من قبل وانما يفعل هذا
في الفعل الماضي المستغرب كانه يحضره المخاطب ويصوره له ليتعجب منه يقول رايت
الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي تبين ان اضافته
معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس الا اذا كان بمعنى
الاستمرار وقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخلت اللام استوى الجميع
اي عمل بمعنى الحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل
ذو اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم الا
ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى العمل بمعناه
باللام فان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره
ونقل ابو الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك انه اذا تجرد
بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي
فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز
المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله حسا الهم
في طوارهم من خوف رحله بين الطاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا
فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رايحة الفعل وانما نصب ذو اللام مطلقا
لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب
بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن
المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام

بل قال الضارب زيدا
بمعنى ضرب

عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم
انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام
نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما
يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون
وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل من نحو علم وعرف ودرى في
جهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله
لا امه كضراب وضروب ومضراب وعليم ابنية المبالغة العاملة اتفاقا
من البصريين بلسة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين من الثلاثي عند
قصد المبالغة قال لها الرواح وسحول معتدما على الحرب حواصا اليها الكتا مآ و
في كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال من افعال نحو حساس وذلك
من احس وادرك وقال ثم مهاوين ابدا ان الحرون مما سعى العسان لا يجوز
ولا لوم جم مهران من اهلي قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل وكذا فعول
من فعل يعمل ايضا والشد حتى شاها كليل موهنا عمل ما سطرا ناويات الليل
لهم فكليل مبالغة بمعنى البرق وشاءها اي ساقها والضمير للابن ومنع ذلك غير سيبويه
وقال ان موهنا ظرف لشاها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف
يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فهو هنا مفعول على المجاز كما
يقال اصبح يومك فصيل اذن مبالغة مفعل قلت الاستدلال بالمحتمل واستدل
سيبويه لفعل بقوله عذر امورا ما يخاف وآمن ماليس منجيه من الاقدار ومنعه
غيره وقال ان البيت موضوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد
في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعيل مما حول اليه اسم
الفاعل كظريف وكريم وطبني فلا خلاف في انهما لا يعملان اذ كلامنا في ابنية المبالغة
الا في الصفة المشبهة فقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على
لي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى
الفاعل كالحليل والحبيب فليس للمبالغة ولا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا تعمل
شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان
جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات
الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل
المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي
كاسم الفاعل والاساس المدعو ظاهرة في كونها للاستمرار وبعمل مثل المبالغة ومجموعها

فيما بعد اسم الفاعل ومن ثم ... فيما معنى
الكلام والاستقبال كما ... في الصفة المشبهة

صحيحا كان او مكسرا قال ثم زاد وانهم فى قومهم عفو دينهم غير فخر وتقديم منصوب
اسم المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل
على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اى يعملان عمل اسم الفاعل اما المبنى
وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل مشابه
الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال فمن حملن به ومن عوا قد حكى
النطاق بسب غير معيل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا
ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب
المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت فى الموصول فى قوله ابنى كليب
ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذى حانت بفلج دماهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافة
ويشترط فى عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز
بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشئ لما ذكرنا
واما قولهم انا مرتحل بسوير فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل
واعلم انه قد جاء فى الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بظرف قال
وكذا رطلن الجحر من جراده اذا لم يحام دون انثى حليلها اى كدا جراده وقد شذ ايضا
الفصل بالمفعول كما جاء فى المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت
على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكونه باضمار فعل تفسيره لفظ اسم الفاعل
وان لم يعمل فلذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان
يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر حملا على المحل او بعامل مقدر
فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى
من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث
دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل
قوله وقع عليه يعنى عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه نحو اجدت منه امرا هو
موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول من ان اسم المفعول
فى الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به فعال فعلت به الضرب اى وقعه عليه
لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول
مالم يسم فاعله وكان قياسه على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال مضروب

يضرب فهو مضروب لكنهم لما ادا هم صل في الاثره في باب افعل الى مفعل قصدوا
تغيير احدهما للفرق فصروا الثلاثى لمناسب التغير في احدهما وهو اسم الفاعل
لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع
الزيادة فهي لا الحركات في اكثرها كحركاته نحو نصر فهو ناصر وحمد فهو حامد
واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغير
بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل كمدود
وملمول وعصفود فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى
فعله لان ضم الميم مقدر والواو في حكم الناسى من الاشباع كقوله ادنو نا
سطور فاسم المفعول اذن يشابه المبنى للمفعول لفظا ومعنى وصيغته من جميع
الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما
قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عملا عن المضارع المبنى للمفعول قوله
وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعنى ان حاله في عمله عمل فعله الذي هو المضارع
المبنى للمفعول وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف
الاستفهام كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان
كما تبين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والا
ستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك
فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا ياتى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في
باب المفعول كضربه وان كان لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه
كما لم يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه اذ المسند لابد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب
كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك
الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو
المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمى عنها والمرمى هو الشخص
ومنه قولهم اسم المفعول اى المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند
اللازم الى الظرف فلا مطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه
وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليها فلا يقال في ضرب ضرب
شديدا ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعول
سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب الخدام او لا كزيد معطى درهم علامة اى
المعطى درهما علامة فاضافته غير حقيقية فانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى
معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب

عمرها ولا كتبو لنا الحسين رضي الله عنه فسل الطف اخزى الله قاتليه قوله
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله لازم يخرج اسم
الفاعل والمفعول المتعدي قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي
بحرف الجر كمحمود وله عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى
الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه ايضا نحو ضامر وشارب وطالق
وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة
للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن
وضايق عند قصد النص على الحدوث انفرد بالاعم الاغلب اولى والذي ارى
ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ايضا موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل عليهما عليهما
فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع
الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما كان في اسم الفاعل وهو على استعمال
في الحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما
تحكم والاصل ان تقول هي حقيقة قدرا المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
لانك حكمت بثبوته ولا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة
الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او هو الآن حسن
وظهوره في الاستمرار ليس وضعا على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار
عقلا هو الذي غيره حتى قال ما اشتق لمن قام به على معنى الثبوت قوله وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع صيغ الصفة المشبهة ليست قياسية كاسم
الفاعل واسم المفعول وتجيء في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب
الظاهرة قياسية كاسود وابيض واعرج واعور على وزن افعل وانما عملت
الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم
الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
ما قام الحدث المشتق هو منه فهي بمعنى ذو مضافا الى المصدر فحسن بمعنى ذو حسن
كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق
بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا
وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم

الفاعل

الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اسم الها ان يكون معه
من وما دام مع من لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث فلم يتصد وا ان سنا لسه اسم الفاعل
وجمعه وتانيثه سواء لانه لا مطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيض بيضان
ابيضون ابيضة مع عملها عمل سائر الصفات المشبهة التي ذكرها حاصلة في افعل
التفضيل لانه يشابه اسم المبني من باب المبالغة نحو طاول فطلبته طولانا بالطايل اي ذو
طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طايل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث
كما ذكر في ساير الصفات المشبهة قلت اولى ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياسي مطرد
من جميع الثلاثي الذي بنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد فليس بمعنى افعل التفضيل
اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب
المبالغة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما يقول
انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا ضارب زيدا او انا ضارب لزيد ولا يتعدى
افعل التفضيل الى مفعول المطلوب الا من الاسد اسد بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة
فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه العلة الى مفعوله كما مر في باب المغالبة فليس معنى
اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه احد في الزيادة في الطول من
سيد القوم بعد مشاركته اياهم منه ومخالفه بعده لتعدى اسم الفاعل من المغالبة
دليل ما به معناه لمعناه وقال المصنف المشبهة لما كان لم يعمل لان المصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لما كان يعمل لما امكن تقديرها بفعل منها
تسد فايدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس الافعل التفضيل فعل تسد فايدته
ويقوم مقامه فان فعل المبالغة تسد فايدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها
يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاحتمال
على احد الاسماء الخمسة فلا بد منه لما بينا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله
وتقسيم مسايلها ان يكون الصفة باللام او مجردة ويعمل لها ستا فلها اعلم ان
الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجرده عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها
بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب
النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما
ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة
اقسام الصفة باللام المعمول مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجرده مع تلك
الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت
ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه
برفع المعمول ونصبه وبخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع
تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اسما ن من هذه

المسائل الثمانية عشر ممتنعان باتفاق احديهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه حقه
والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة
تحصل في الاضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف فاعل الصفة او مما
استتر الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن
الوجه اي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة نحو حسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه
ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه الا احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهها
والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على وجه قبيح كما
في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما
امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجه لان هذه الاضافة
وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم
يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل
من ان لا يكون على ضده ما بني عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه و
مسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في
ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها ولا قبح في الشعر وليس سمتها
لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة
كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة بقصد التخفيف فيقتضي الحكمة
ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ونحوه ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين
لا بعرض لا عظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه فما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى الحصول من التخفيف على الجملة وهو
حذف الضمير التنوين ومنعها ابن مابشاد مستدلا بانه العنكبوت وهو انه
اضافة الشي الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى
وذلك انما منعه من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال انه لا يضاف الصفة الى ما
هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما
قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها حولوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي
منها ثم اضفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى وجه
المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز
فليس بشي لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه

وجيد لطف وصدر ملح وطيب مصرع ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال
على حسنها في الشعر قول الشماخ اماما على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا
مصطلاهما وقال المبرد الضمير للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين
وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله رواني النسك ونطارا
فالالف في نسنطا راجع الى روانف لانه بمعنى لا عسى فكانه قال جونتا مصطلى
الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو قولك زيد حسن الغلام
فيه فعل اي فعل الغلام ويعني بمصطلى لا عاليها يجب الاعالي وهو الموضع الذي
اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر الابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود
وما ذهب اليه المبرد والظاهر مع سيبويه ومن المسايل المذكورة مسئلتان
اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه بنصب
المعمول فيهما وجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا يستقيم الاضافة
اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر
لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا
فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي ممتنعة في المحضة
وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب لان الصفة الناصبة
غير المنصوب في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف
اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل
توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا
ولم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس حسن وجهه بالنصب ايضا الا
في الشعر اذ هو تمهيد للجر ولبس المقصود انه قال اعمهما اي من نعلتها اكرم
الذي وارده سرابها اعلم ان اصل هذه المسايل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع فيهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه
فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير
من متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ضمير لكل واحدة منهما فرعان حسنان
في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها على التمييز والحسن الوجه حسن الوجه
بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة
في وصف الوجه بالحسن فقصدت وجها على التمييز فيحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا
ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في التمييز في
نحو نصب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستواه في
الصفة المبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فلانه في الوجه
تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها

وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير ولان فيهما معا تعويض الوجه
باللام التي هي اخت من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه قبيحة لفظية واما
من حيث المعنى فيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز
كما في الاوليين والدليل على اسناد الضمير الى الصفة ههنا قولك هند حسنة
الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الـ
الوجوه ولا تاتي هذه العلامة في الصفة الا وفيها ضمير مستتر نحو قام رجل
قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى
السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى صفة له
في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن
وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فانه لم يجز في اللفظ عن المسبب نحو
زيد وجهه حسن او حرب لكنها لم يدل على صفة له في ذاته ثم اسكنان الضمير
فيها فمعه زيدا اسود فرس غلامه اللاخ وزيدا ابيض الثوب وزيدا اصفر غلاما
لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فصح ان يجعل
صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضميره نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب
ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثوب سببا لزيد لا من صفة السبب
قال الجزولي بابا والعقود كلبا فعليك العبرة بما ذكرت ومسيلة لا قبيحة ولا في غاية
الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا تعطية
المعمول لاصله في التعريف واربع مسايل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال
السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول
في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله
في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف
الجار مع المجرور فقيل فيه اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه
ووجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب
وهذا على الذم بالذم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل
منه غالبا وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال
اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسيلتان فيهما وجه
حسن لكن قل استعمالها لاستكباره في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن
الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنها فلكون النصب بوطه للجر وهو
حسن كما مر واما استكبار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند
الكوفيين نصب المعرف على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وتلك مسايل

قبيحة لا يكونا الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة عند الكوفيين وهي
الحسن وجهه حسن وجهه نصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم
المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح الثلث القبيحة الممنوعة في
السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب فاستلزامها لصفة لم في نفسه
فصارت الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها صفة السبب كصفة المسبب
صار السبب كالفضلة المحضة بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول
في نحو الضارب زيدا وجوز الاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان
المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في السبب استقبح
محمه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا لانه في السبب ليتبين كونه سببا
وامارا الضمير في الصفة دال على السبب فلو اتى فيه كان قبيحا وليس نحو ضارب
زيد غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم
هذا المحمول في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية
فتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع و
الاولى لمستعمل قوله فان كان فيه ضمير واحد احسن الى آخره قد ذكرنا ما عليه
قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والقبح مبنيا على الضمير
مهد قاعدة يعرف بها الضمير والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في
الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لم يبرز نحو وجهه او الوجه
منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فهو مستتر لتأنيث الضمير وتثنى
وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل
وتوحد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول
اذا كان معرفا حكمه مضافا الى المعرف بها الحكم مضافا الى المعرف بها او الى المضاف
اليه باللام بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وكذا لو ردت
وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وعلم جرا
نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان
كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله وجبت وطاب الحسب منها وبرجل حسن
وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول
غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر يعني اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول
من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي
الى اثنين فقط اسم هو المتعدي واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن
المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما وقوله

في صفة السبب لزم ما ذكرنا من الامرين اعني جرها على المسبب صح

وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه صح

في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاحب النسب في اسم المفعول اللازم زيد
مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كان بمعنى الماضي او المضارع او الاستمرار
او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في
معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما
الثماني عشرة مسئلة كما في الصفة سواء وانما يجوز اسعال الضمير اليهما من المعمول
ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف
مرفوعهما بمنصوبهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم
ابن العم ولا مضروب مملوكا اخ ولا مشروب ماء للاخ بجر المعمول اذ لا يحصل في
الاغلب بمثل هذا للموصوف المتقدم صفة واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب
غلامه عمرا او ضارب عمرو غلامه او معطي اخوه درهما او معطي عمرو ثوبه فان حذفت
المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره الا على لئلا يلتبس بالمفعول فانه لم مفعولا بخلاف
الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يلتبس المجرور
والمنصوب بها وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فان الالتباس المنصوب او
المجرور بالمفعول ولم يمنع عندنا [illegible] على نصب الفاعل او جره اجراء لمجرى الحسن
الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو
هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة قيل لا يعمل الصفة المشبهة
في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل يعمل في السببي فقط وليس اطلاقهم هذا
القول بوجه بل يعمل في غير السبب اذا كان في معمولها اخرها ضمير صاحبها نحو برجل
طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن
الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى لا يعمل في سببه واما
نحو زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها نحو الوجه اي ولا حسن وجهها برفع الوجه
فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي مضاف الى ضمير
سببه فجاز دخول الصفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان
الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جارية التي هو مضاف الى ضمير الموصوف
فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسن
جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد نحو
مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلاهما اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف
الضمير الذي اضيف اليه الاعالي واستتر في جون فصار جونا وادخل اللام
في اعالي ليعرف باللام كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا
اليه لعدم ذكره وجعله مثل كون الاعالي ههنا في معنى الاعليين فليس اذن
من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجه كما حذفت

اعاليها قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وشرط الفعل ينتقض
بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال هو ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فيه اى في الفعل يعني المصدر لا ينتقض بنحو طائل اى زايد في
الطول على غيره في الفعل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن ليس بلون الخ شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل
تام متصرف قابل معناه الكثرة فلو ليس جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل
من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى اكلهما من الحنك واولى
شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحاتم لم يستعمل فيه فعل على ما قال سيبويه وقال
الجوهري ابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو
افرس من غيره في الفروسية ولم يستعمل منهما ايضا فعل وقولنا تام احتراز من
الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصور كما قيل ولعل ذلك
لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما يوهم تسميتهم والافعل موضوع
للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا ضير وان
لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصبر منك غنيا اى اشد اسعا لا
الى المعنى وقولنا متصرف احتراز عن نحو ليس بكلمة فانه لا يقال اليس منك ليلا
يصير مستعملا في الاثبات فان قيل نفعل الاليس قلت ليس لا ليس لنفي الحدث الذي
هو المتكلم وليس موضوعا له بل هو لنفي الفعل في المتكلم وقولنا متصرف احتراز
عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة
احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اغرب منها امس ولا اطلع
وينبغي ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز
عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعلم وانقطع
واستخرج ونحوها قوله ليمكن لانه لو لم يكن ثلاثيا كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا
بل كان ذا زايد كان يستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير
حذف شيء منه فواضح للاستحالة واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين
فالتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت
في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس اخرج من الخروج وكذا في غيره من الامثلة وكل
هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة
ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره بمعنى انه لم يبن من باب الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل

لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود وعلى انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى
ذو سواد او ازيد سوادا او زيد الاسود على انه للتفضيل او بمعنى انه زايد في السواد وهذا التعليل
انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما
يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة
فالاولى موافقة الوضع الطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان احمق وارعن واهوج
واحوق والدوا شكس واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير
التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واحوق و
حوقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منها افعل لغيره
فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون
الباطنة لان غالب الالوان ياتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود و
احمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب
فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من كاحول واعور فانهما
اكثر استعمالا من حور وعور ولذلك لم يعلا وحملا على احول واعور وما
لم يجيء منه افعل ولا افعال كالنجر والعمش والحرج والعمي لم يبن منه لكون بعضه
ما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمي والبواق وحمول على العمى في المذكورين في
الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظ السواد والبياض قالوا
لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من
الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره بعض قصد افعل التفضيل
من معاني الاشياء التي يتعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة و
الرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل من فعل يجيء بناء افعل منه من حسن
او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي يقصده ثم تولي مصادره تمييزا لتلك الافعال
التي امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز لتحقق معنى الحسن في النسبة فيها
نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند
سيبويه وهو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة وبونه كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ومجوزه
قلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتحذف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد و
الاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل وانفعل
ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل

قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لمفضل الفاعل على غيره في الفاعل كاضرب
اي ضارب اكثر ضربا من ساير المضروبين وانما كان القياس في الفاعل اكثر مضروبية
دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده
واما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر فيه الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا
جعلها في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ
لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب احتراز عن نحو محنون ومهوت فلو جعلوه حقيقة
في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى المفضل والابا القرينة لعدم
اللفظ الدال عليه بالحصر وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر
واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية و منه
اعني في قوله سيبويه وهو به ساهد اعني قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا قال
اعلم انه يلزم استعمال المفضل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع
اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل من الجميع لان وضعه الاهم لمفضل الشئ على غيره و
مع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها
فيكون اللام اشارة الى افضل المذكور معه المفضل عليه كما ذكرنا اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل المفضل في موضع من المواضع
الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذلك الثلثة خلا عن ذكر
المفضل عليه فلا يفهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا
اذا كان افعل خبرا كما يقال انت اشرام انا فيجيب بقول لك انا اشر ومنه قوله الله
اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعايمه اعز واطول وقوله اينا للموت
ادنى اذا ادنيت لي لا اسد الجواد ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع اي المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ واعز واطول دعايمه ولم يعوض منه التنوين لكون
افعل غير منصرف فاستبح ذلك واما جوار معدد كرنا ان قصدهم بتعويض التنوين
فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكثر من كل شئ ويقل الحذف في غير
الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من قال اما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان
حذف الخبر اكثر من حذف الموصوف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم
يجتمع من الثلثة المذكورة شيان لان كل واحد منهما يغني عن الآخر في افادة ذكره
المفضول كما ذكرنا ولا فايدة في واحد منهما الا ذلك فكان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد

الضاريين ولا يقال اضرب
بمعنى اكثر مضروبية من سايرهم

ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا
باللام ... الاضافة ... معنيان احدهما وهو
الاكثر ان ... الزيادة على من اضيف اليه
ويشترط ان يكون منهم كزيد افضل الناس
ولا يكون ... احسن ... للتوضيح
بعضه ... مطلقة ... وقد يكون في
فيجوز ... احسن اخوته ... وانا
الاول ... الافراد والمطابقة ... منهما من المطابقة
الثاني والمعرف باللام ... غير الا ان يعلم
والذي ... معرفة ... ولا ... اعلم ...
الافضل من عمرو ...

اسن

سيعلم

سمحصا من فرس افضل من علس فمعنا محمد الافضل من فرس اى افضل من علس
من بنى فرس وكونه انحكم بزيادة اللام ومن تفضيليه كما فى قوله ورب مهلها والخبر
منه وهذا لعم واخر الدواخر بنا ويجوز فى البيت على ما قبل ان يقدر افضل اخر عاريا
من اللام يتعلق به ولا منع من اجتماع الاضافة ومن المفضل اذا لم يكن المضاف اليه
مفضلا عليه كقوله زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح
كما يقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه ولان هذه الاضافة داله على ان صاحب افعل
مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه والذى المجرور بمن المفضل
من مشاركة المفضل فى المعنى اما محصنا كما فى زيد احسن من عمرو او تقديرا كقوله
على رضى الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان
لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف
فقدره وضع محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب
عندى ايضا لكن صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه الصلوة والسلام
اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم لا فى نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم
بى شرا منى اى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه الصلوة والسلام شر او مثل
قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا
النار ويقال فى التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار
علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود اثبات الزيادة بل الغرض التشريك
بينهما فى شئ معلوم انتفاؤه عن الحمار واما قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من
ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
بعدهما عن الشعر والقول وافعل المفضل يفيد بعد الفاصل عن المفضول ويجاوز
عنه فمن فى مثل ليس بتفضيليه بل هى مثلها فى قولك بنت من زيد وانفصلت منه
تعلقت بافعل المستعمل بمعنى التجاوز بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان
اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيليه التى تدل على ان
صاحب افعل مفضل على ما بعدها مستعملة بافعل المفضل بقريب من هذا المعنى
الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز فى الفضل عن عمرو فمن
فيما نحن فيه كالتفضيليه الا فى معنى المفضل ومنه قول على رضى الله عنه ولهى ما بعد
من نزول البلاء يحمل والنقص فى قولك اصدق واوفى من ان يكذبك او يغدرك
اى هى متجاوزه من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلى من التفضيليه افعل
لانها من تمام معناه او يلى معموله قال فانا رأينا الفرض احوج ساعة الى الصون
من ربط يمان مسهم وقد تفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك زيد لو انصفت
من الشمس وقد يتقدم عليه فى الشعر كقوله واشترك الوبا فصار او هى من عذاب

قراء

من اى ليست بالاكثر الكثير و المعنى خير منه

لكن ظ

اى متجاوز لامران اضربك ظ

الجسيمة م

منتهى

نوح الجوا على منتهى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيدا
او مضافا اليه نحو من غلام من ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احد
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا الاكثر لان
وضع افعل لتفضيل الشي على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من
اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا
على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشي على
نفسه وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك
زيدا افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل الغرض التشريك معهم في اصل
الفضل ليس بشي لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك في اصل الفضل الى
واسطة وقرينة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف نفسه بعد
هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فنفس لفظ افعل يدل على اتصاف
صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شي آخر والاولى في تعليل دخوله في
جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا لان لافعل
جهتين الى آخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه
المعين بل انما اضيف الى شي لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم وكقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل
قريش اى افضل الناس من بين قريش فان لم يضعه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
بدليل انك لو شكيت عن عد اخوة يوسف لم يحسن عده منهم ولانه قد خرج
عن جملتهم باضافتهم الى ضميره بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
وان يضعه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه ومختص ببغداد
لانها منشأه ومسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف
الى الجماعة نحو ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعني بالاول
المعنى الاول للمضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان تذكر معه ما يقتضيه
وهو من المفضل لانه موضوع على هذه الصيغة المفردة لهذا المعنى
تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عن مشاركه
في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدو النظر بعلامة من المفضل
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل فما دام معه من
لا يطابق لصاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر

مما

ويمكن ان يقال لا خفاء في ان المراد بالزيادة بهما زيادة صاحب افعل الذي هو موضوعه على ... المراد ... صاحب افعل ... الذي ... واستاع كون ...

وانت خبير بان كلامه ... ان يحمل على ... الجمع كما ... يقصد تفضيله على كل من سواه ... من اضيف اليه لا مطلقا

٢
احسن هو

عما يشاركه

١

نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هندا والهندان او الهندات افضل
من كذا اى لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا
اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان
كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول
مذكورا بعده مجرورا في الاسماء ان افعل المصاحب بمن مضارع للمضاف كما
بين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث ان الجمهور مفضول الا المصاحب افعل
الداخل فيه ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الآخر فجاز اجراء
المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا تثنيته و
جمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج
وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته
لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا واما اذا
قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم تذكر بعده المفضول
وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز
التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وفعل انما
لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما
لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من
اصل واحد كما يجي في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم
يكن فيهما علامة التفضيل اى من والا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل
فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة
اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمنعا من التصرف واما
المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء
والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنها
المفضول الذي كان مصاحبا لاى لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل
عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مأولا باسم الفاعل و
الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتمتم يا آل زيد
فترا اللام قوام اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم
اى عظام وتاول الاحسن الافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو
اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى ملزوما صيغة
افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اى افعل التفضيل
مع من واما اول فمذهب البصريين على انه افعل ثم اختلفوا على يدا قول الجمهور
على انه من تركيب وء ل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال
بعضهم اصله أوْأل من وأل اى نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أوّل من آل

من حيث المعنى لا من حيث ان المجرور
بمن مفضول لجميع اجزائه والمجرور
بالاضافة جميع اجزائه صح

لكن لم يتجرد عن صح

الأمم خ

اى رجع لان كل شئ لم يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت
الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت
الهمزة الى موضع الفاء وقال الكوفيون بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت
الواو الاولى همزة وتصرفه كتصرف افعل التفضيل واستعماله به مبطلان لكونه
فوعلا واما قولهم اولة واولات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب
واو اول همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو اوامل على ما يجئ
فى التصريف وعند من قال هو افعل من وأل اصله وولى قلبت الواو همزة
كما فى اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اومن ولهذا رجع الى الاصل
الهمزة فى قراءة قالون عاد الاؤلى لانه حذف الهمزة الاولى وحركت لام التعريف قدم
بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصرفه
الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى
استعماله زيد اقدم من عمرو فهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ
يستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه كاحنك اسم
حق فيه معنى الوصفية اذ هى انما يظهر باعتبار المشتق منه وايضا ظهر ذلك المشتق به
كاعلم اى وعلم اكثر من علم غيره فاحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر
وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق كما سبق وصار مثل مررت برجل اسد اى
جرى فلاجرم لا يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اولا او
ذكر من التفضيل بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل
واندع فان خلا منهما ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجار وهو بالجر
وصفه اذن كما مر وذلك كقول على رضى الله عنه احمده اولا باديا وتقال ما تركت
اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان
مؤلا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول
اى اوقات عدوها وبما رما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اى عام
من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بنصب اول وهو قليل حكى سيبويه
انهم جعلوه ظرفا كانه قبل عامك وفى تاويل اول عامك سبق اخره اما من
الليالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل ذلك عامك الزمان الذى يتقدم جميع
اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان المحذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم
ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا
يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ
قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن
من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا تقول اذا لم تر زيدا يوما

قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم يره ولو قف قبل امس ما رايته مذ اول
من امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية لما
ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما
مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة
اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال في سعي وساطا له
ما قد بدت وفا لان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا
وانما جاز ذلك لانسلاخ معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا
للناس حسنا فيمن قراه بالالف وسوى في قوله ولا يجزون من حسن بسوى ولا
يجزون من غلظ بلين فليستا من باب احسن واسوا بل مصدران كالرجعى
والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب اعلم ان شانه
افعل التفضيل للفعل ضعيف وكذا الاسم الظاهر الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة
المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في لغة الاعرب الاشهر الا بشروط كما يجيء وحكى يونس عن
ناس من الاعراب بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ورجل
خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل
هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه
فان وجد بعد ما توهم ذلك فافعل دال على الفاعل الناصب له قال تعالى هو اعلم
من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول
به فلا ينصب شبهه ايضا واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر
وهو بواسطة الاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط
التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه ايضا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به
الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل واذا جاز ذلك ان يدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تقدم
على المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك
في الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه
افعل بالباء نحو اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما
زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به
وجاهل به وان كان المفعول يتعدى اليه الفعل بحرف الجر يتعدى اليه افعل بذلك
الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارحم منك بالشباب ويتعدى الى اول مفعولي
باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في الغالب منصوبا نحو انا اكسى منك

لعمرو الثياب واعلم منك بزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى بحرفي جر
معا مثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كغصبي لي بهما او زمانين او مكانين
فان لم يكونا من نوع كقولك مررت في البلد في يوم الجمعة جاز في قولك اقمت في العراق
في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة
الحرسة فان اختلف معنى الحرفين نحو مررت بزيد لعمرو اي مع عمرو او لفظا
معا نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز انتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين
بافعل بنفسه لاضطراره اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه
افعل فيكون بان منصوب لحذف الفعل والفعل مع الاول محذوف اي انا اكسى منك
لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيدا علم منطلقا وقال صاحب المغني لا يجوز
حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال اشد منك
علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض
تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هو احب الى واشهى الى
الى وهو ابغض اليك واحب اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض
والمحب بهما بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه
كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقدم انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول
منها اي فعل كان بمن كما تقدم وهو المفضول الحاصل به لا فعلى لصوغه على هذه
الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال المشابهة
له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو
عن معنى الفعل ايضا نحو زاد في رجلا قوله اذا كان لشيء الى اخره هذه شروط رفع
الافعل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فيعمل الرفع اذن قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا
في المثال المذكور وذلك لانه صفته وهو اي افعل في المعنى لسبب اي لمتعلق لذلك
الشيء والاشهر في اصطلاحهم انه يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا
من جهة المعنى لمتعلق رجلا وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل
قوله مفضل صفة لسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اي صاحب
افعل وهو الذي هو الكحل اذا اعتبرت رجلا في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه ٥
قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق
باعتبار الاول وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني كحاله باعتبار الثاني
والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال
مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان

قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد
اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد
كما مر قلت قوله باعتبار الاول مستأنفة وباعتبار الثاني حالان الاولى من
الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتباره ومتغيرا به
كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي
بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه و واعدت حاله قوله لانه بمعنى من
تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان الاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه
الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه
قلت هذه العلة التي اوردها مطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم اذن
جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي
حسن ابيه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن
الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا اصل سيبويه
وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى
العمل لانه لو لم يعمله لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل متعلقا باحسن مبتدأ
كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا
ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين
العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان
عمرو ضاربا واعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا
الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله
تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان
المبتدأ قد تقدم منه معمول عندهما الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه
على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو لا يجوز وتعليل سيبويه
يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن منه في عينه الكحل منه في
عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا
منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط
بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضل المجرور بمن
وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه
في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله

عند سيبويه باجنبي سبق الضمير
في منه لاجل الى غيره مذكور صح

وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة ثالثة احصر من الثانية وهو تقديم الاسم
الذى قلنا انه غير الاول على اصل المفضل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف
ما بعد السبب المرفوع من المفضول وضميره فتقول ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه الجملة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوا رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان
من المفضلين مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك
احسن فى هذه العبارة بدل من قولك لعين زيد اى عينا كعين زيد عينا احسن
فيها الكحل وذلك لان معنى ما رايت كون زيد اى كعين زيد ولا زايدة عليها
ومعنى ما رايت احسن فيها اى منها ولا مثلها بحذف المعطوف فى الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى رايت كل عين انقص
عن عين زيد و قولك ما رايت احسن من عين زيد اى رايت كل عين انقص من
عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان ولان الاولى مبهم لانك
ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان فى اى شىء ولا
يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت
مثل عين زيد فى الحسن الكحل فيها زايدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون
مثل الشىء زايدا عليه فى ذلك الوصف فى حال واحدة وانما استقبح فى هذه
العبارة ما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان
كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن
فيها الكحل منه فى عين زيد قوله كوادى السباع واديا اصحاب واديا على انه
مفعول لا ارى و قوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت
عليه انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف لقوله كوادى والكاف اسمية
ويجوز ان يكون نسرا كقولك عندى مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا
با قل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف
به ركب منهم بوادى السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم طرف
لمعنى الكاف اى واديا السبع وادى السباع وقت اظلامه وما فى قوله ما وقى الله مصدرية
على حذف المضاف اى وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحد
وقوله تاية اى مسا وهو منصوب على التميز من اقل كما فى قولك هو احسن منك ثوبا
فيكون فى المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل بانه ركبا ثوه
ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم كوادى السباع
كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى
الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من

من كوادى السباع كما كان
احسن فى عينه الكحل بدلا

الا زمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين
وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث ساكنة
ولحوق نحو تاء فعلت م

من وادي السباع ثم بسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة قوله في نفسه يخرج الحرف قوله مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وكل اعتراض ورد على طرد
حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الغبوق
واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الاسم الفعل اعني على قولنا كل
مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم
من الاعتراض بالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على
حد طرد الفعل اي قولنا كل فعل فهو مقترن والجوابات عن الاعتراضات ما
تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب
والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه
حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق
في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف
سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف
الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص
من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما
موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم
بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب
الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من
عمله وهو الجر فلما نقص الجزم بحركة بشيء بدل الجر فسمي مجزوما اي ساكنا ولولا
كراهة الخروج عن اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا
على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك
لان اصل كل كلمة اسما كان او فعلا او دليلا وانما سمي العامل عاملا لكونه
غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم تقول ان نحو لم
ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين
المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا
كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون
منبها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب
اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يسعى ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون
الاعراب فيه فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير اخر الكلمة عما
هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى
اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول

ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم

في اللسان جمل الخناق